جامعة آل البيت
كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية
قسم اقتصاديات المال والأعمال

أثر برامج وسياسات صندوق النقد الدولي على النمو الاقتصادي

(دراسة حالة الأردن)

The Impact of International Monetary Fund (IMF) Programs and Policies on Economic Growth

(Jordan as a Case Study)

إعداد:

أشرف علاء الدين محمد الياسين

إشراف:

الدكتور تركي مجحم الفواز

قدمت هذه الرسالة استكمالاً للحصول على درجة الماجستير في الاقتصاد والتعاون الدولي

عمادة الدراسات العليا

جامعة آل البيت

الفصل الثاني ٢٠١٨/٢٠١٧

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التفويض

أنا أشرف علاء الدين محمد الياسين، أفوض جامعة آل البيت بتزويد نسخ من رسالتي للمكتبات أو المؤسسات أو الهيئات أو الأشخاص عند طلبهم حسب التعليمات النافذة في الجامعة.

التوقيع .....

التاريخ .....

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إقرار والتزام بقوانين جامعة آل البيت وأنظمتها وتعليماتها

أنا الطالب أشرف علاء الدين محمد الياسين

الرقم الجامعي ١٥٧٠٥١٢٠٠١

تخصص الاقتصاد والتعاون الدولي **كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية**

أعلن بأنني قد التزمت بقوانين جامعة آل البيت وأنظمتها وتعليماتها وقراراتها السارية المفعول المتعلقة بأعداد رسائل الماجستير والدكتوراه عندما قمت شخصياً بأعداد رسالتي بعنوان:

"أثر برامج وسياسات صندوق النقد الدولي على النمو الاقتصادي"

(دراسة حالة الأردن)

وذلك بما ينسجم مع الأمانة العلمية المتعارف عليها في كتابة الرسائل والأطاريح العلمية. كما أنني أعلن بأن رسالتي هذه غير منقولة أو مستلة من رسائل أو أطاريح أو كتب أو أبحاث أو أي منشورات علمية تم نشرها أو تخزينها في أي وسيلة إعلامية، وتأسيساً على ما تقدم فإنني أتحمل المسؤولية بأنواعها كافة فيما لو تبين غير ذلك بما فيه حق مجلس العمداء في جامعة آل البيت بإلغاء قرار منحي الدرجة العلمية التي حصلت عليها وسحب شهادة التخرّج مني بعد صدورها دون أن يكون لي الحق في التظلم أو الاعتراض أو الطعن بأي صورة كانت في القرار الصادر عن مجلس العمداء بهذا الصدد.

توقيع الطالب:.....

التاريخ :.....

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جامعة آل البيت

عمادة الدراسات العليا

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة

أثر برامج وسياسات صندوق النقد الدولي على النمو الاقتصادي (دراسة حالة الاردن)

The Impact of International Monetary Fund (IMF) Programs and Policies on Economic Growth (Jordan as a Case Study)

وأجيزت بتاريخ 11/4/2018

إعداد

أشرف علاء الدين محمد الياسين

إشراف

الدكتور تركي مجحم الفواز

أعضاء لجنة المناقشة		التوقيع
1. الدكتـــــور تركي مجحم الفواز	(مشرفاً ورئيساً)	.....
2. الأستاذ الدكتور إبراهيم البطاينة	(عضواً)	.....
3. الدكتـــــور علـــي القضـــاة	(عضواً)	.....
4. الأستاذ الدكتور علـــي الشـرفات	(عضواً خارجياً)	.....

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الإهداء

إلى منارة العالمين وسيد المرسلين سيدنا محمد عليه أفضل الصلاة والتسليم

إلى نبع الحنان وكنز المحبة .....إلى الينبوع الذي لا يمل العطاء

إلى من كان رضاؤها زادا لي في الحياة ودعاؤها نوراً لي في الطريق

أمي الغالية

إلى من كان عرقه مدداً لقلمي ...إلى معلمي في الحياه

إلى الكرم والجود والعطاء

أبي العزيز

إلى من عاشوا معي الحياه حلوها ومرها ....إلى من سطرت معهم على جدران الزمن أجمل الذكريات

أشقائي وشقيقتي وزوجة شقيقي وأبنائهم

إلى أهل الوفاء ومنبع الإخاء

أهلي وأقاربي وعشيرتي

إلى ورثة الأنبياء وحملة مشاعل العلم

أساتذتي ألأفاضل

إلى المخلصين بالوفاء ورفاق الدرب

أصدقائي

اليهم أهدي ثمرة عملي هذا

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الشكر والتقدير

قال الله تعالى ((وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب))

[هود: ٨٨]

الحمد لله المعبود، عم بحكمته الوجود، وشملت رحمته كل موجود، افتح بحمده الكلام وبحمده أفضي ما جرت به الأقلام، اللهم ربنا لك الحمد بما خلقتنا وهديتنا وعلمتنا وفرجت عنا، وجمعت فرقتنا ومن كل ما سألناك أعطيتنا، فلك الحمد حتى ترضى ولك الحمد اذا رضيت، ولك الحمد بعد الرضا، أحمدك على توفيقك لإتمام هذا البحث سبحانك.

يقال أيضاً من لا يشكر الناس لا يشكر الله

فإلى الذين أحسبهم شموعاً تحترق من أجل أن تنير لنا الطريق أساتذتنا الكرام

إن المعلـــــم شعـــــــــــــلـــة قدسيـــة تهدي العقول إلى السبيل الأقوام

ما أشرقت في الكون حضارة إلا وكـــانـــت مـــــن ضيـــــاء معلـــــم

أتشرف أن أتوجه بخالص الشكر وعظيم الامتنان والعرفان بالجميل إلى دكتوري الفاضل – الأستاذ تركي مجحم الفواز- على تكرمه بالإشراف على رسالتي، ولما لمسته من صدر رحب وتوجيه سديد ونصائح قيمة ومثمرة كان لها أبلغ ألأثر في إنجاز هذا العمل.

كما أتقدم بأسمى آيات الشكر والعرفان لأعضاء لجنة المناقشة لقبولهم مناقشة هذه الرسالة فلهم مني جزيل الشكر.

كما أتقدم بجزيل الشكر إلى جامعة آل البيت التي كانت ملاذاً وصرحاً علمياً طيباً وأخص بالذكر كليتا الاقتصاد والعلوم السياسية، وكافة أعضاء هيئاتهما التدريسية دون استثناء على ما منحوني من فضل وعطاء فشكراً لكم جميعاً.

إلى كل من ساعدني من قريب أو بعيد في إنجاز هذا العمل.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فهرس المحتويات

التفويض ..... ب
الإهداء ..... ه
الشكر والتقدير ..... و
فهرس المحتويات ..... ز
قائمة الجداول ..... ط
قائمة الأشكال ..... ي
الملخص باللغة العربية ..... ك
ABSTRACT ..... ل
الفصل الأول : الإطار العام للدراسة ١
المقدمة: ١
مشكلة الدراسة : ٢
أهمية الدراسة : ٢
أهداف الدراسة : ٢
فرضيات الدراسة: ٢
منهجية الدراسة : ٢
التعريفات الإجرائية : ٣
الفصل الثاني :الإطار النظري والدراسات السابقة ٤
المبحث الأول – صندوق النقد الدولي ٤
التعريف والنشأة : ٤
أهداف صندوق النقد الدولي : ٥
وظائف صندوق النقد الدولي : ٥
الموارد المالية لصندوق النقد الدولي : ٦
التصويت في صندوق النقد الدولي : ٦
السياسة الإقراضية لصندوق النقد الدولي : ٩
المبحث الثاني - النمو الاقتصادي ١٢
أولاً: تعريف النمو الاقتصادي: ١٢

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانياً: عناصر النمو الاقتصادي : ١٢
ثالثاً: خصائص النمو الاقتصادي :..... ١٣
رابعاً: نظريات النمو الاقتصادي : ١٤
المبحث الثالث- الدراسات السابقة..... ١٦
الفصل الثالث :ا لاقتصاد الأردني وسياسات صندوق النقد الدولي ١٩
المبحث الأول: الاقتصاد الأردني ١٩
المبحث الثاني - سياسات صندوق النقد الدولي مع الأردن..... ٢٦
الفصل الرابع : منهجية الدراسة واختباراتها ونتائجها وتوصياتها..... ٣١
المقدمـــــة :..... ٣١
منهجية الدراســة :..... ٣١
متغيرات الدراسة : ٣١
الأساليب الوصفية :..... ٣١
الأساليب الإحصائية : ٣٢
الاستنتاجات ٤٢
التوصيات..... ٤٢
قائمة المراجع..... ٤٣
أولاً- المراجع العربية: ٤٣
ثانياً- المراجع الأجنبية: ٤٦

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجـدول	الصفحة
	القوة التصويتية في صندوق النقد الدول لسنة ٢٠٠٣	١٦
	برامج صندوق النقد الدولي التي تم تنفيذها في المملكة خلال الفترة (١٩٨٩-٢٠٠٤)	٥٣
	الإحصاءات الوصفية للبيانات	٦١
	نتائج اختباري ديكي فولر المعدل (ADF) وفيلبس بيرون (PP)	٦٥
	نتائج الاختبارات التشخصية (Diagnostic tests)	٦٦
	نتائج اختيار عدد فترات التباطؤ الزمني	٦٨
	نتائج اختبار التكامل المشترك لمتغيرات الدراسة	٧٠
	نتائج تقدير نموذج متجه تصحيح الخطأ (VECM) لمتغيرات الدراسة	٧٣
	نتائج تحليل مكونات التباين	٧٦

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قائمة الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
	معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي في الأردن	٤١
	مساهمة القطاعات في الاقتصاد الأردني	٤٢
	معدلات النمو بحسب القطاع	٤٦
	معدلات النمو الاقتصادي المتوقعه من قبل صندوق النقد الدولي وما تم تحقيقه في الاقتصاد الأردني خلال الفتره (١٩٨٩-٢٠٠٤)	٥٤
	معدلات النمو الاقتصادي المتوقعه من قبل صندوق النقد الدولي وما تم تحقيقه في الاقتصاد الأردني خلال الفتره (٢٠١٢-٢٠١٥)	٥٦

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أثر برامج وسياسات صندوق النقد الدولي على النمو الاقتصادي

(دراسة حالة الأردن)

إعداد:

أشرف علاء الدين محمد الياسين

إشراف:

الدكتور تركي مجحم الفواز

الملخص باللغة العربية

هدفت هذه الدراسة إلى قياس أثر برامج وسياسات صندوق النقد الدولي على النمو الاقتصادي الأردني للفترة (١٩٨٠-٢٠١٦) حيث تم استخدام متغير القروض الحكومية ومتغير وهمي يمثل سنوات تطبيق برامج صندوق النقد الدولي كمتغيرين مستقلين والناتج المحلي الإجمالي كمؤشر ممثل للنمو الاقتصادي متغير تابع.

وقد تم تقدير نموذج الدراسة باستخدام طرق تعتمد على اختبار السكون بالسلاسل الزمنية واختبار التكامل المشترك ومن ثم نموذج متجه تصحيح الخطأ (VECM) ، وقد أظهرت النتائج في الأجلين القصير والطويل بأن العلاقة بين القروض الحكومية والنمو الاقتصادي إيجابي ومعنوية.

أما المتغير الوهمي فكان أثره إيجابي ولكن غير معنوي وبالتالي خلصت الدراسة إلى توصيات عدة من أهمها: إعادة النظر باستمرار تطبيق برامج صندوق النقد الدولي للمرحلة المقبلة والعمل على إيجاد خطط وبدائل أخرى.

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

The Impact of International Monetary Fund (IMF) Programs and Policies on Economic Growth

(Jordan as a Case Study)

Prepared by:

Ashraf Al-Yaseen

Supervised by:

Dr. Torki M. Al-Fawwaz

ABSTRACT

The main objective of this study is to examine the impact of IMF programs and policies adopted by the Jordanian Government on the economic growth.

The study uses the Vector Error Correction Model (VECM) to test the impact of IMF programs (repersnted by Public Dept , and a dummy variable to represent the implementation of the IMF programs) on the economic growth.

The study uses data during the period 1980-2016 . After testing the data for unit-root and cointegration , the results show that there is a significant short – long term positive effect of IMF programs on the Jordanian economic growth .However , the time-varying variable is not significant.

Finally, the study recommends a revision of Implementing the IMF programs and adopting a national plans.

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

الفصل الأول : الإطار العام للدراسة

المقدمة:

تعاني الدول النامية من اختلالات أساسية تفرز عدداً من المشكلات الاقتصادية الكلية على الصعيدين الداخلي والخارجي ينعكس عنها مشكله مزدوجة في الاقتصاد تتمثل في ارتفاع معدلات التضخم وظهور عجز في ميزان المدفوعات. وقد تضاعفت حدة هذه الاختلالات في أعقاب انفجار المديونية الخارجية لبعض الدول النامية واصبح من الصعب التغلب عليها دون إجراءات التصحيح الاقتصادي الملائم لمعالجة جذور المشكلات الاقتصادية. لذلك وجدت معظم الدول النامية انه من الأيسر اللجوء إلى صندوق النقد الدولي لمساعدتها في تصميم برامج تصحيح اقتصادي شامل لمعالجة تلك الاختلالات والحيلولة دون ظهورها مرة أخرى.

لقد تعرض الأردن كغيره من الدول النامية خلال فترة نهاية الثمانينيات وبداية التسيعينيات من القرن المنصرم لضغوط وتحديات اقتصادية كبيره ومتنوعه، الأمر الذي جعله عرضه للاضطراب وظروف عدم الاستقرار والتوتر الداخلي. وقد بلغت الأزمة الاقتصادية في الأردن ذروتها في أواخر عام ١٩٨٨ ونتج عنها ارتفاع العجز في كل من الموازنة العامة وميزان المدفوعات وظهور حالة من الركود التضخمي، وفي الوقت ذاته تفاقمت آزمة المديونية الخارجية ووصلت إلى مستويات حرجه وارتفعت أعباء خدمتها بشكل فاق قدرة الاقتصاد على تحملها وقد أدت تلك التطورات إلى وضع الدينار الأردني تحت ضغوطات كبيرة أدت إلى تعويمه في أواخر عام ١٩٨٨ وانخفاضه أمام جميع العملات الأجنبية.

تبنى الأردن العديد من برامج الإصلاح الاقتصادي بهدف إعادة الاستقرار إلى الاقتصاد الكلي من خلال التقليل من الاختلالات الداخلية والخارجية المتمثلة بارتفاع عجز الموازنة العامة ونسب المديونية وقد تم دعم هذه الخطط من قبل المؤسسات الدولية كصندوق النقد الدولي (IMF) من خلال عدة برامج ، وهدفت إلى استعادة الاستقرار الكلي للاقتصاد الأردني ومواجهة بعض التحديات والمشكلات الهيكلية وبخاصه في أوضاع المالية العامة والقطاع الخارجي.

ومن الجدير بالذكر أن الاقتصاد الأردني تأثر، ومنذ الأزمة الاقتصادية في أواسط الثمانينيات بالظروف الاقتصادية والسياسية والإقليمية، ففي الفترة التي تم البدء بها بتنفيذ برنامج الصندوق عام ١٩٨٩ اندلعت آزمة الخليج الثانية والتي أدت إلى عودة اكثر من ربع مليون أردني من الخليج بعامة والكويت بخاصه، ما كان له آثر إيجابي على الوضع الاقتصادي في الأردن نتيجة استثمارات العائدين من الكويت.

وبعد احتلال العراق في العام ٢٠٠٣ شهد الأردن هجرة كبيرة للعراقيين، وكان جزء ليس بسيطا منهم من أصحاب رؤوس الأموال الأمر الذي أثر إيجابياً أيضاً على النمو الاقتصادي وبخاصه في بعض القطاعات، لكن النزاعات المحلية والإقليمية ولا سيما الصراع الداخلي في سوريا والعراق، كان لها تأثيرا سلبي إذ استقبل الأردن أعدادا كبيره من اللاجئين السوريين، وكان لإغلاق الحدود مع سوريا والعراق أثر كبير وسلبي على الصادرات الأردنية لهذين البلدين، فقد كان الأردن معبر ترانزيت لهذين البلدين باتجاه الدول الأخرى.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مشكلة الدراسة :

تتمثل مشكلة الدراسة في ضعف النمو الاقتصادي في الأردن مما أدى الى اللجوء الى الاستعانه ببعض برامج صندوق النقد الدولي للمساعده في معالجة هذا الضعف ، من هنا تبرز التساؤلات الآتية المتعلقه بهذه المشكله :

١) ما تأثير القروض الحكوميه من صندوق النقد الدولي على النمو الاقتصادي في الأردن؟

٢) ما أثر برامج و سياسات صندوق النقد الدولي على النمو الاقتصادي الأردني؟

٣) هل حققت برامج صندوق النقد الدولي أهدافها في معالجة الاختلالات الاقتصادية في الأردن؟

أهمية الدراسة :

تكمن أهمية الدراسة في:

أن صندوق النقد الدولي و برامجه وسياساته اصبح محل نقاش في ظل الظروف السياسية والاقتصادية في الأردن.

ما تأثير تطبيق برامج وسياسيات صندوق النقد الدولي على النمو الاقتصادي الأردني.

إلقاء الضوء على المديونية ألخارجية للأردن ومدى ارتباطها بالاقتراض من صندوق النقد الدولي.

أهداف الدراسة :

تهدف هذه الدراسة إلى:

١) قياس أثر القروض الحكوميه من صندوق النقد الدولي على النمو الاقتصادي في الأردن.

٢) التعرف على برامج صندوق النقد الدولي وأثرها على النمو الاقتصادي الأردني.

فرضيات الدراسة:

١) لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لبرامج و سياسات صندوق النقد الدولي على النمو الاقتصادي الأردني.

منهجية الدراسة :

استخدمت هذه الدراسة منهج التحليل الوصفي والتحليل القياسي لاختبار فرضيات الدراسة:

المصادر الثانوية والتي تتعلق بتغطية الإطار النظري والمتمثلة بالكتب والدراسات السابقة والدوريات والمجلات المحكمة والرسائل الجامعية ذات العلاقة بموضوع الدراسة، والمصادر الأولية التي تتمثل بالمصادر الخاصة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التعريفات الإجرائية :

النمو الاقتصادي: التقدم الفني والتكنولوجي والتركيز على معدل النمو السكاني والادخار والمخزون من رأس المال (الاستثمار) الذي يمكن من خلاله جلب المزيد من التكنولوجيا، حيث أن المهم ليس هو توفير الموارد الطبيعية بصفة جيدة، ولكن الأهم هو حسن استخدام المتاح منها والاستفادة من وفورات الحجم الكبيرة (كبداني، ٢٠١٣).

صندوق النقد الدولي: وكالة متخصصة في منظومة الأمم المتحدة أنشئ بموجب اتفاقية، " بريتون وودز" عام ١٩٤٥ للعمل على تعزيز وسلامة الاقتصاد العالمي وهو يعد مؤسسة مركزية في النظام النقدي الدولي هدفه الرئيسي منع وقوع الأزمات وأطلق عليه صندوق حتى يتمكن من تنسيق جميع موارد الدول الأعضاء الذين يحتاجون إلى التحويل المؤقت لمعالجة ما يتعرضون له من مشكلات طارئة في ميزان المدفوعات (الزكي، ٢٠٠٤).

برنامج الاستعداد الائتماني Stand_By_Arrangements (SBA): هو أداة الإقراض الحيوية لبلدان الأسواق الصاعدة والبلدان المتقدمة. وتقدم القروض في إطار هذه الاتفاقات بأسعار السوق، وإن كانت تقل في كل الأحوال تقريباً عما يمكن أن تدفعه البلدان مقابل الحصول على التمويل من الأسواق الخاصة. وفي عام ٢٠٠٩، تم تعزيز اتفاق الاستعداد الائتماني، إلى جانب مجموعة أدوات الصندوق الأوسع نطاقاً، لكي يصبح أكثر مرونة وتجاوباً مع احتياجات البلدان الأعضاء. وتم ترشيد وتبسيط الشروط المصاحبة لها، وإتاحة حجم أكبر من التمويل مقدماً، مع مضاعفة حدود الإقراض لمواجهة الأزمة المالية العالمية. ويساعد الإطار الجديد أيضاً على توسيع نطاق الاستفادة من التمويل المرتفع على أساس وقائي.

برنامج تسهيل الصندوق الممتد Extanded Fund Facility (EFF): أنشئ برنامج تسهيل الصندوق الممتد أو المدد لمساعدة البلدان الأعضاء التي تشهد اختلالات كبيرة في المدفوعات بسبب معوقات هيكلية أو البلدان التي تعاني من بطئ النمو وضعف جوهري في مركز ميزان المدفوعات. ويساهم تسهيل الصندوق الممتد في دعم الجهود الرامية إلى تنفيذ برامج شاملة تضم سياسات تتسم بالنطاق والطابع اللازمين لتصحيح الاختلالات الهيكلية عبر فترة ممتدة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثاني :الإطار النظري والدراسات السابقة

المبحث الأول – صندوق النقد الدولي

التعريف والنشأة :

يمكن تعريف صندوق النقد الدولي على أنه المؤسسة العالمية النقدية التي تقوم على إدارة النظام النقدي الدولي وتطبيق السياسات النقدية الكفيلة لتحقيق الاستقرار وعلاج العجز المؤقت في ميزان مدفوعات الدول الأعضاء فيه (عبد الحميد، ٢٠٠٢).

ويعرف صندوق النقد كذلك بأنه وكالة متخصصة في منظومة الأمم المتحدة أنشئ بموجب اتفاقية، " بريتون وودز" عام ١٩٤٥ للعمل على تعزيز وسلامة الاقتصاد العالمي وهو يعد مؤسسة مركزية في النظام النقدي الدولي هدفه الرئيسي منع وقوع الأزمات وأطلق عليه صندوق حتى يتمكن من تنسيق جميع موارد الدول الأعضاء الذين يحتاجون إلى التحويل المؤقت لمعالجة ما يتعرضون له من مشكلات طارئة في ميزان المدفوعات (الزكي، ٢٠٠٤).

وقد تبلورت فكرة صندوق النقد الدولي في يوليو ١٩٤٤ أثناء انعقاد المؤتمر في بريتون وودز بولاية نيوهامشير الأمريكية عندما اتفق ممثلو خمس وأربعين حكومة على إطار للتعاون الاقتصادي يستهدف تجنب تكرار كارثة السياسات الاقتصادية الفاشلة التي أسهمت في حدوث الكساد الكبير في الثلاثينيات من القرن العشرين فخلال هذا العقد ومع ضعف النشاط الاقتصادي في البلدان المختلفة في الدفاع عن اقتصادياتها بزيادة القيود المفروضة على الواردات ولكن هذا الإجراء لم يؤدي إلا إلى تفاقم دائرة الانخفاض التي يتعاقب فيها هبوط التجارة العالمية والناتج وتوظيف العمالة (Wiliams, 1994).

ومن أجل المحافظة على الاحتياطات المتناقصة من الذهب والعملات الأجنبية لجأت بعض البلدان إلى توجيه مواطنيها في الشراء من الخارج وقامت بلدان خرى بتخفيض أسعار عملاتها بينما فرض البعض الآخر قيوداً على حرية حيازة المواطنين للعملات الأجنبية على أن هذه الحلول أدت إلى نتائج عكسية ولم يتمكن أي بلد من المحافظة على مميزاته التنافسية لفترة طويلة وقد أدت سياسات إفقار الجار إلى تدمير الاقتصاد الدولي فتناقصت التجارة العالمية تناقصاً حادا وكذلك توظيف العمالة ومستويات المعيشة في بلدان كثير.

ومع انتهاء الحرب العالمية الثانية بدأت بلدان الحلفاء الرئيسية النظر في خطط مختلفة لإرساء نظام نقدي دولي فكان صندوق النقد الدولي كهيئة دولية تشرف على النظام النقدي الدولي وتعمل على إلغاء قيود الصرف المرتبطة بالتجارة في السلع والخدمات وتحقيق استقرار أسعار الصرف (البلاوي، ١٩٩٣).

وفي العقود التي انقضت منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية تزايد التحسين فيالأموال السائلة من الاقتصاد العالمي والنظام النقدي بتغيرات أخرى كبيرة وهيتغيرات أبرزت أهمية الأغراض التي يخدمها صندوق النقد الدولي وأثبتت ضرورتها وإ ن كانت قد تطلبت من الصندوق أيضاً أن يتكيف مع المستجدات ويشرع في جهود الإصلاح كذلك فإن التقدم السريع في مجال التكنولوجيا والاتصالات قد أسهم بدوره في زيادة التكامل الدولي بين الأسواق وتوثيق الروابط بين الاقتصاد الوطني ومن ثم فإن الأزمات المالية التي تنفجر في عالم اليوم غالباً ما تنتشر بين البلدان أكبر من ذي قبل (رضوان، ٢٠٠٦).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقد ازدادت أهمية الأهداف التي يتوخاها صندوق النقد الدولي لسبب بسيط آخر ألا وهو اتساع نطاق عضويته، ذلك لأن عدد البلدان الأعضاء قد تتجاوز أربعة أمثال عدد البلدان التي شاركت في إنشائه أي ١٨٩ دولة مما يرجح بشكل خاص إلى حصول كثير من البلدان النامية على استقلالها ثم انهيار الكتلة السوفيتية في فترة التسعينات من القرن العشرين وباتساع عضوية صندوق النقد الدولي إلى جانب التغيرات التي شهدها الاقتصاد العالمي قد تطلبت من الصندوق أن يتكيف مع المستجدات بسبل مختلفة حتى يتسنى له الاستمرار في خدمة أهدافه على نحو فعال (عبد المهدي، ٢٠٠٣).

أهداف صندوق النقد الدولي :

حددت المادة الأولى في الاتفاقية المنشأة لصندوق النقد الدولي أهدافه على النحو التالي (عبد الرزاق، ٢٠٠٦):

منح الثقة للأعضاء عن طريق إقامة موارد الصندوق لهم بضمانات ملائمة، وبهذا تساعد الدول الأعضاء على تصحيح الأوضاع غير الملائمة في موازين المدفوعات دون الحاجة إلى اتخاذ إجراءات تضر بالاقتصاد القومي.

تشجيع التعارف الدولي في مجال العلاقات النقدية عن طريق مؤسسة دائمة تقدم للدول إطار للتشاور والتفاوض فيما بينها لحل المشكلات النقدية الدولية.

العمل على تقصير أحد الفترات التي تختل في موازين المدفوعات للدول الأعضاء والحد من درجة اختلال هذا التوازن وللوصول إلى هذا الهدف فإن الصندوق يقوم بإمداد الدول الأعضاء بالعملات الأجنبية كي تتغلب الدول على الصعوبات التي تواجهها نتيجة عجز ميزان المدفوعات.

تيسير التوسع والنمو المتوازن للتجارة الدولية والمساهمة بذلك في تعزيز المستويات العالمية للتشغيل والدخل القومي والحفاظ عليها.

تقديم المساعدة الفنية والتدريب في مجالات خبرة الصندوق إلى حكومات الأعضاء وبنوكها المركزية، وفي ذلك تدخل الصندوق في أعقاب انهيار الاتحاد السوفييتي لمساعدة دول البلطيق في إنشاء نظام خزانة لبنوكها المركزية كجزء من عملية التحول في نظام التخطيط المركزي إلى نظام الاقتصاد والقائم على السوق (الزكي، ٢٠٠٤).

وظائف صندوق النقد الدولي :

يمكن تلخيص وظيفة صندوق النقد الدولي بالنقاط التالية (Jeronelam، ١٩٩١):

الجانب التنظيمي: يتوخى الصندوق حماية مجموعة القواعد والأنظمة المتعلقةبإنشائه.

الجانب المالي: يدير الصندوق الأموال المتاحة بتقديمه القروض القصيرةالأجل والمتوسطة الأجل لمساعدة الدول الأعضاء على مواجهة العجز فيموازين مدفوعاتها.

الجانب الاستشاري: أن يوفر الصندوق مركزاً للتعاون الدولي مصدراً يقدمالمشورة والمساعدة الفنية لأعضائه.

مهمته الرقابية: المتعلقة بكفالة تحقيق الاستقرار لأسعار الصرف والعمل علىإزالة نظم الرقابة على الصرف من أجل إنعاش حركة التبادل التجاري القائم على المدفوعات متعددة الأطراف.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الموارد المالية لصندوق النقد الدولي :

يحصل صندوق النقد الدولي على الموارد المالية التي تمكنه من تحقيق أهدافه وتسيير أعماله المصادر التالية:

حصص الدول الأعضاء: حيث تمتلك كل دولة عضو في صندوق النقد الدولي حصة معينة، والمقصود بالحصة "ذلك المبلغ المحدد من قبل الصندوق والذي تكتسب فيه الدولة مساهمة في تكوين موارد الصندوق المالية والتي تتيح له القيام بعملياته. حيث تساهم كل دولة عضو في صندوق النقد الدولي في تكوين موارده من خلال دفع حصة معينة، حيث تقوم الدول الأعضاء بدفع ٢٥% من حصتها ذهباً أو دولاراً وتدفع الباقي ٧٥% من الحصة للبلد العضو بعملته الخاصة المقومة بالدولار.

الأرباح: وهي الأرباح التي يجنيها الصندوق من عملياته، حيث تشكل الأرباح رافداً مهماً من روافد الصندوق في أداء عملياته.

الاقتراض: يمكن للصندوق كمنظمة اقتصادية فاعلة أن يقترض أموالاً من الأسواق العالمية كي يعوض النقص الذي يحدث في رأس ماله المكون من مساهمات الدول الأعضاء، وبذلك تمكنه الأموال المقترضة من مساعدة الدول الأعضاء التي تطلب منه ذلك (عبد العزيزي، ٢٠٠٣).

وبموجب الاتفاقية العامة للاقتراض "General_Agreement_to_Borrow"التزم أحد عشر بلدا بإقراض الصندوق إذا مسه الحاجة إلى ذلك لتدارك أو معالجة ضرر يلحق بالنظام النقدي الدولي، وفي شهر يناير ١٩٨٣ كان الحد الأقصى من الاقتراض المتاح للصندوق (بموجب الاتفاقية العامة للاقتراض) قد ازداد إلى ١٧ مليار من وحدات حقوق السحب الخاصة.

التصويت في صندوق النقد الدولي :

يتم التصويت في صندوق النقد الدولي بناءً على نظام الأحداث الموزونة فيه، حيث معيار حصة الدولة في رأس مال الصندوق، فالدول التي تساهم بحصص أكبر في رأس المال تعطى مزايا أكبر في التصويت.

حيث تحدد أصوات كل عضو حسب حصته في رأس مال الصندوق فلكل عضو٢٥٠صوتاً مضافاً إليها صوت واحد عن كل ١٠٠ألف دولار في حصة دولتهوالتي تغيرت بإضافة صوت واحد عن كل ١٠٠ألف دولار من عملات الدولة التيبيعها الصندوق مطروحاً منها صوت واحد عن كل ١٠٠ألف دولار من العملات الأجنبية التي تشتريها الدولة من الصندوق أي ان:

ص= ٢٥٠+ ح/١٠٠٠٠٠

حيث ان:

ص = عدد الأصوات

ح = حصة العضو في الصندوق، مقدرة بوحدات السحب الخاصة

مثلاً البلد الذي له حصة في الصندوق تساوي مليون دولار ستكون أصواته(250 + 10 = 260 صوت) بينما البلد الذي يساهم بحصة قدرها 20 مليون دولارستكون مجموع أصواته + 20,000,000 = 450/ ١٠٠٠٠٠250

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويوضح الجدول الآتي توزيع الحصص والقوة التصويتية على أهم أعضاء صندوق النقد الدولي2003. وعليه فإن القوة التصويتية للدول الخمسة المذكورة قد بلغت

39,32 % مما يفيد سيطرتها واحتكارها لهذه المؤسسة الدولية

الجدول (١) القوة التصويتية في صندوق النقد الدول لسنة ٢٠٠٣

الدولة	القوة التصويتية	
	بالصوت	%
الولايات المتحدة الأمريكية	371,635	17,14
المملكة المتحدة البريطانية	107,635	4,96
ألمانيا الاتحادية	130,332	6,01
فرنسا	107,635	4,96
اليابان	133,378	6,15
المملكة العربية السعودية	70,105	3,23
الصين	63,942	2,93
مصر	9,687	0,45
ليبيا	11,487	0,53
كوريا	16,586	0,76
نيجيريا	17,782	0,82
استراليا	32,614	1,50
جميع الدول الأعضاء	2,169,193	100

المصدر: صندوق النقد الدولي ٢٠١٥ (WWW.IMF.ORG)

الأدوات المستعملة في طرق صندوق النقد الدولي في علاقاته مع الدول الأعضاء

رقابة صندوق النقد الدولي: يشرف صندوق النقد الدولي على النظام النقدي الدولي ويتابع السياسات الاقتصادية والمالية المطبقة في بلدان الأعضاء ١٨٩ بلداً، حيث ينطوي كل الصندوق في هذا الإطار على أمرين أساسيين هما (Kerich,2014):

أ- الرقابة الثنائية: من خلال زيارة الخبراء الاقتصاديين الممارسين لدى الصندوق سنوياً في معظم البلدان الأعضاء من اجل التباحث والتشاور في الحكومات والبنوك المركزية، إذا كانت هنالك مخاطر تهدد الاستقرار المحلي والعالمي من حيث أسعار الصرف والسياسات النقدية والمالية والإصلاحات الهيكلية للاقتصاد الكلي.

ب- الرقابة متعددة الأطراف: حيث يتولى الصندوق رصد الاتجاهات الاقتصادية السائدة عالميا وإقليميا من حيث الاستقرار المالي العالمي وتقرير الراصد المالي، إضافة إلى تقارير آفاق الاقتصاد العالمي والإقليمي، كذلك فان الصندوق يعد مرتين سنويا جدول أعمال السياسات العالمية.

تقديم القروض (التسهيلات التمويلية): حيث يقدم صندوق النقد الدولي قروضاً بالعملات الأجنبية للبلدان التي تواجه مشكلات في ميزان المدفوعات ومن شأن هذه القروض أن تخفف من صعوبة التصحيح الذي يتعين على البلد المعني إجراؤه للتوفيق بين إنفاقه ودخله.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

حيث يقدم صندوق النقد الدولي قروضاً بالعملات الأجنبية للبلدان التي تواجه مشكلات بغية معالجة المشكلات التي يواجهها على صعيد ميزان المدفوعات كذلك تستهدف هذه القروض دعم السياسات بما في ذلك الإصلاحات الهيكلية التي يمكن أن تحسن مركز ميزان المدفوعات وإ قامة النمو على أساس دائم

ويمكن لأي بلد عضو أن يلجأ إلى صندوق النقد الدولي للحصول على التمويل اللازم لأغراض ميزان المدفوعات أي إذا احتاج إلى قرض رسمي ليتمكن من سداد مدفوعاته الخارجية والحفاظ على مستوى مناسب من الاحتياطات بغير أن يتخذ تدابير مدمرة للرخاء الوطني أو الدولي.

تتضمن تدابير صندوق النقد الدولي فرض قيوده على التجارة والمدفوعاتوضغط الطلب في الاقتصاد المحلي ضغطاً شديداً أو تخفيض قيمة العملة المحلية تخفيضاً حاداً وبغير الإقراض المقدم من الصندوق تضطر البلدان التي تمر بمصاعب في ميزان المدفوعات إلى اتخاذ تدابير تصحيحية مفاجئة أو غير ذلك من التدابير الأخرى التي قد تضر بالرخاء الوطني والدولي ويدخل اجتناب مثل هذه النتائج ضمن المقاصد التي يسعى الصندوق إلى تحقيقها.

وتقوم سياسة الإقراض على إعطاء مجموعة من التسهيلات للبلد العضو في صندوق النقد الدولي، من خلال مبادلة عملته بمقدار معادل من عملات الأعضاء الآخرين أو بحقوق السحب الخاصة التي يحتفظ بها الصندوق في حوزته تحت ضوابط معينة، على أنه يتعين على البلد المستفيد خلال فترة محددة أن يعيد شراء عملته من الصندوق مستخدماً عملات الأعضاء الآخرين أو حقوق السحب الخاصة.

المساعدات الفنية: قد اشتهر صندوق النقد الدولي بتقديم المشورة بشأن السياسات إلى البلدان الأعضاء ومنحها قروضاً مربوطة بالسياسات في أوقات الأزمات الاقتصادية على أن الصندوق يتيح للبلدان الأعضاء الاستفادة أيضاً من خبراته الفنية على أساس منتظم من خلال توفير المساعدة الفنية والتدريب في مجموعة كبيرة من المجالات مثل أنشطة البنوك المركزية والسياسات النقدية وسياسات أسعار الصرف والسياسات والإدارة الضريبية والإحصاءات الرسمية والهدف من وراء ذلك هو العمل على تعزيز قدرة الأعضاء على تصميم السياسات الاقتصادية وتنفيذها وهو ما يتم بسبل متعددة تتضمن تعزيز المهارات في المؤسسات المسؤولة مثل وزارات المالية والبنوك المركزية وتعد المساعدة الفنية عنصراً مكملاً لما يقدمه الصندوق إلى البلدان الأعضاء من مساعدات مالية ومشورة بشأن السياسات وهي تمثل حوالي 20 %من التكاليف الإدارية للصندوق

ويقدم صندوق النقد الدولي المساعدة الفنية والتدريب في أربعة مجالات أساسية هي:(Guven.2012)

دعم القطاعات المالية والنقدية عن طريق تقديم المشورة بشأن تنظيم الجهازالمصرفي والرقابة عليه وإ عادة هيكلته وإ دارة النقد الأجنبي والعمليات ذاتالصلة ونظم المقاصة وتسوية المدفوعات بالإضافة إلى هياكل البنوكالمركزية وتطويرها .

مساندة الجهود الرامية إلى وضع سياسات مالية عامة قوية وضمان حسنإدارتها عن طريق تقديم المشورة بشأن السياسات والإدارة الجمركيةووضع الميزانية وإ دارة الإنفاق وإدارة الدين الداخلي والخارجي.

إعداد البيانات الإحصائية وإ دارتها ونشرها وتحسين نوعياتها.

صياغة التشريعات الاقتصادية والمالية ومراجعتها .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وينظم الصندوق دورات تدريبية للمسؤولين في الحكومات والبنوك المركزية في البلدان الأعضاء وذلك في مقره بواشنطن العاصمة الأمريكية وفي مراكز التدريب الإقليمية في أبيدجان وبرازيليا وسنغافورة وفينا ويقدم الصندوق المساعدة الفنية ميدانيا أيضاً من خلال زيارة خبرائه إلى البلدان الاعضاء التي تكملها زيارات الاستشاريين والخبراء المكلفين من خارج الصندوق وتتلقى برامج المساعدة الفنية والتدريب التي يقدمها الصندوق تمويلاً تكميلياً من بلدان مثل اليابان وسويسرا وهيئات دولية مثل الاتحاد الأوروبي ومنظمة التعاون والتنمية في الميزان الاقتصادي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي.

السياسة الإقراضية لصندوق النقد الدولي :

من مسؤوليات الصندوق الأساسية منح القروض لبلدانه الأعضاء التي تواجه موازين مدفوعاتها مشكلات تمويلية فعلية أو محتملة. وتساهم هذه المساعدات المالية في دعم جهود البلدان الأعضاء لإعادة بناء احتياطياتها الدولية، وتثبيت أسعار عملاتها المحلية، والاستمرار في تغطية مدفوعات الاستيراد، واستعادة الأوضاع المواتية لتحقيق النمو الاقتصادي القوي، مع اتباع سياسات لمعالجة المشكلات التي أفضت في الأساس إلى الوضع القائم. وعلى عكس بنوك التنمية، لا يقدم الصندوق قروضا لتمويل مشروعات محددة.

تم تصميم الأدوات المختلفة التي يستخدمها الصندوق في الإقراض بحيث تتلاءم مع مختلف أنواع الاحتياجات التي يتعرض لها ميزان المدفوعات (سواء كانت فعلية أم مرتقبة أم احتمالية؛ وسواء كانت قصيرة الأجل أو متوسطة الأجل)، بالإضافة إلى الظروف التي تمر بها البلدان الأعضاء على اختلافها. فبلدان الدخل المنخفض يمكنها الاقتراض بشروط ميسرة عن طريق التسهيلات المتاحة في ظل "الصندوق الائتماني للنمو والحد من الفقر.

الأدوات التي يستخدمها الصندوق في تقديم القروض بشروط عادية هي "اتفاقات الاستعداد الائتماني ("Stand_By_Arrangements–"SBA) و"خط الائتمان المرن"("FCL" – Flexible Credit Line)، و"خط الوقاية والسيولة("PLL"–Precautionary and Liquidity_Line)" وتسهيل الصندوق الممدد(EFF (Extended_Fund_Facility)"؛ بالإضافة إلى مساعدات للطوارئ عن طريق "أداة التمويل السريع("RFI"_Rapid Financing_Instrument)") لمساعدة البلدان الأعضاء التي تواجه موازين مدفوعاتها احتياجات عاجلة. وتخضع جميع تسهيلات الصندوق لسعر الفائدة السائد في السوق، والمعروف باسم "معدل الرسم"، بينما يحصَّل رسم إضافي على القروض الكبيرة (التي تتجاوز حدودا معينة). ويتحدد "معدل الرسم *"حسب سعر الفائدة على حقوق السحب الخاصة الذي يُراجَع أسبوعيا لمراعاة التغيرات في أسعار الفائدة قصيرة الأجل في أسواق النقد الدولية الكبرى. ويختلف الحد الأقصى لمبلغ القرض الذي يجوز للبلد العضو الحصول عليه من الصندوق -والمعروف باسم "حدود الاستفادة من الموارد" - حسب نوع القرض المطلوب، وإن كان يُحسَب في المعتاد على أساس أحد مضاعِفات حصة اشتراك البلد المعني في عضوية الصندوق، علما بأنه يجوز منح قروض تفوق هذا الحد في الظروف الاستثنائية. أما "اتفاق الاستعداد الائتماني"، و"خط الائتمان المرن"، و"تسهيل الصندوق الممدد" فلا يشترط فيهم حد أقصى محدد سلفاً.

اتفاقات الاستعداد الائتماني (SBA): اتفاقات الاستعداد الائتماني هي الأداة التي يستخدمها الصندوق منذ أنشئت لتقديم معظم المساعدات التي تتاح للبلدان الأعضاء بأسعار السوق، وهي مصممة بحيث تساعد البلدان على معالجة المشكلات التمويلية التي تواجه ميزان المدفوعات على المدى القصير.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتوضع أهداف البرامج ذات الصلة بحيث تعالج هذه المشكلات، كما تكون عمليات صرف الموارد للبلد العضو مشروطة بتحقيق هذه الأهداف ("الشرطية"). وعادة ما تتراوح مدة هذه الاتفاقات بين ١٢ و٢٤ شهرا، على أن يتم السداد في غضون ٣.٢٥ – ٥ سنوات بعد الحصول على القرض. ويجوز عقد اتفاقات الاستعداد الائتماني على أساس وقائي - حيث يفضل البلد العضو عدم السحب من الموارد الذي تمت الموافقة عليها وإنما يحتفظ بحقه في السحب إذا ما تدهورت الأوضاع. وتسمح هذه الاتفاقات بدرجة من المرونة في تحديد مراحل الصرف، مع إمكانية تركيز صرف القروض في البداية حسب مقتضى الحال.

خط الائتمان المرن (FCL): يختص "خط الائتمان المرن" بالبلدان التي تتمتع بمستوى بالغ القوة من الأساسيات والسياسات الاقتصادية والأداء السابق في مجال تنفيذ السياسات. ويوافق الصندوق، بناء على طلب البلد العضو، على اتفاقات استخدام خط الائتمان المرن إذا كانت البلدان المعنية قد استوفت معايير الأهلية المحددة سلفا. وتبلغ مدة الاستفادة من هذا التسهيل إما عاما واحدا أو عامين، مع إجراء مراجعة مرحلية بعد عام واحد للتأكد من أن شروط الأهلية لا تزال مستوفاة. وتتقرر الموارد التي تتاح من خلال هذا الخط حسب كل حالة على حدة، ولا تخضع لحدود الاستفادة الاعتيادية، كما أنها تُصرَف في دفعة واحدة وليس على أساس مرحلي. وعلى عكس اتفاقات الاستعداد الائتماني، لا يشترط للحصول على موارد هذا التسهيل تنفيذ تفاهمات معينة بشأن السياسات الاقتصادية، لأن البلدان المستوفية لشروط الاستفادة منه تكون قد أثبتت قدرتها على تحقيق سجل أداء موثوق في تنفيذ سياسات ملائمة للاقتصاد الكلي. وهناك مرونة في اختيار السحب من خط الائتمان وقت صدور الموافقة أو اعتباره ترتيبا وقائيا. وتتطابق شروط السداد في حالة خط الائتمان المرن مع الشروط المقررة في اتفاقات الاستعداد الائتماني.

خط الوقاية والسيولة (PLL): يتيح "خط الوقاية والسيولة" للبلدان التي تتميز بأساسيات وسياسات اقتصادية سليمة، مع سجل أداء سابق فيما يتصل بتنفيذ هذه السياسات. وقد تواجه البلدان المستوفية لشروط الاستفادة من "خط الوقاية والسيولة" مواطن خطر متوسطة وقد لا تستوفي معايير التأهل للاستفادة منه، لكنها لا تتطلب تعديلات كبيرة في سياساتها الاقتصادية مقارنة بما تتطلبه اتفاقات الاستعداد الائتماني. ويجمع "خط الوقاية والسيولة" بين معايير الأهلية (على غرار خط الائتمان المرن ولكن بحدود أدنى) والشروط المركزة التي تهدف إلى معالجة ما يتم تحديده من مواطن ضعف متبقية. وتبلغ مدة الاستفادة من هذا الخط إما ستة أشهر أو فترة تتراوح بين عام وعامين. وتخضع اتفاقات خط الوقاية والسيولة التي تتراوح مدتها بين عام وعامين لمراجعات نصف سنوية. وفي الظروف العادية، ينبغي ألا تتجاوز الموارد المتاحة لاستخدام البلد العضو ١٢٥% من قيمة حصته في حالة الستة أشهر، لكن هذا الحد يمكن تجاوزه ليصل إلى ٢٥٠% من قيمة الحصة في الظروف الاستثنائية إذا كانت الصدمات الخارجية، بما فيها ازدياد الضغوط الإقليمية أو العالمية، هي السبب وراء احتياج العضو إلى تمويل ميزان المدفوعات. أما في حالة اتفاقات "خط الوقاية والسيولة" التي تغطي عاما أو عامين، فيبلغ الحد الأقصى للموارد التي تتاح سنويا للبلد العضو ٢٥٠% من قيمة حصته، على أن تخضع كل الاتفاقات من هذا النوع لحد أقصى تراكمي قدره ٥٠٠% من قيمة الحصة. وهناك مرونة في السحب من خط الائتمان أو التعامل معه على أساس وقائي، كما يتم السداد بشروط تماثل المعمول بها في حالة اتفاقات الاستعداد الائتماني.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تسهيل الصندوق الممدد (EFF): يساعد هذا التسهيل التمويلي البلدان الأعضاء على معالجة المشكلات متوسطة الأجل وطويلة الأجل التي يتعرض لها ميزان المدفوعات وتعكس تشوهات كبيرة تتطلب إصلاحات اقتصادية أساسية. وقد زاد استخدامه زيادة كبيرة في فترة الأزمة الأخيرة، مما يعكس الطابع الهيكلي الذي تتسم به مشكلات ميزان المدفوعات لدى بعض البلدان. وعادة ما تكون الاتفاقات التي تعقد في ظل تسهيل الصندوق الممدد أطول أجلا من اتفاقات الاستعداد الائتماني، حيث لا تتجاوز مدتها ثلاث سنوات عند الموافقة في الأحوال العادية. غير أنه يمكن الموافقة أيضاً على مدة قصوى تصل إلى ٤ سنوات، استنادا إلى وجود احتياج لتمويل ميزان المدفوعات يتجاوز مدة الثلاث سنوات، والطابع المطول للتعديل المطلوب حتى يعود الاستقرار الاقتصادي الكلي، ووجود ضمانات كافية حول قدرة العضو واستعداده لتنفيذ إصلاحات هيكلية عميقة ومستمرة. ويستحق سداد المسحوبات في غضون ٤.٥ – ١٠ سنوات من تاريخ الصرف.

أداة التمويل السريع (RFI): جاءت أداة التمويل السريع لتحل محل سياسات المساعدة في حالات الطوارئ وتوسيع نطاق تطبيقها. وتقدم الأداة مساعدات مالية سريعة بشروط محدودة لكل البلدان الأعضاء التي تواجه موازين مدفوعاتها احتياجات تمويلية عاجلة. وتخضع الموارد المتاحة من خلال أداة التمويل السريع لحد أقصى سنوي قدره ٣٧.٥% من قيمة حصة البلد المعني، بحد أقصى تراكمي قدره ٧٥% من قيمة الحصة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثاني - النمو الاقتصادي

تمهيد :

إن المهتم والمتتبع لتطور الأفكار الاقتصادية المرتبطة بالنمو الاقتصادي يدرك مدى الاهتمام الكبير الذي ظهر به هذا المفهوم في مختلف الجوانب المرتبطة به من قبل العديد من المفكرين الاقتصاديين والاجتماعيين ورجال السياسة، بالإضافة إلى المنظمات والهيئات الحكومية وغير الحكومية . فالنمو الاقتصادي يعتبر هدف يسعى إلى تحقيقه كل اقتصادي.

أولاً: تعريف النمو الاقتصادي:

يعرف النمو الاقتصادي أنه التقدم الفني والتكنولوجي والتركيز على معدل النمو السكاني والادخار والمخزون من رأس المال (الاستثمار) الذي يمكن من خلاله جلب المزيد من التكنولوجيا، حيث أن المهم ليس هو توفير الموارد الطبيعية بصفة جيدة، ولكن الأهم هو حسن استخدام المتاح منها والاستفادة من وفورات الحجم الكبيرة (كبداني، ٢٠١٣).

كما يعرف النمو الاقتصادي هو المتغير المسجل في حجم النشاط الاقتصادي (قدورة، ٢٠١٣).

ويقصد بالنمو الاقتصادي أيضاً زيادة في إجمالي الناتج المحلي والإجمالي القومي، مما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي وبالتالي يكون النمو الاقتصادي لا يعني مجرد حدوث زيادة في الدخل الكلي، وإنما المعيشة الأمر الذي يتطلب أن يكون معدل نمو الدخل الكلي أكبر من معدل النمو السكاني (عجمية وآخرون، ٢٠٠٦).

كما أن النمو الاقتصادي يعني حدوث زيادة في الدخل الفردي الحقيقي وليس النقدي، وهذا يعني أن تكون الزيادة في الدخل النقدي أكبر من معدل التضخم (عبد القادر، ٢٠٠٣).

ومن هذه التعاريف فإن النمو يعني:

- تحقيق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل.
- أن تكون هذه الزيادة حقيقية وليست نقدية.
- أن تكون الزيادة ممتدة إلى المدى الطويل.

ثانياً: عناصر النمو الاقتصادي :

عنصر رأس المال: ويشمل هذا العنصر على الاستثمارات الجديدة في الأرض والمعدات المادية والموارد البشرية.

عنصر العمل: يرتبط الأثر الإيجابي للنمو السكاني بالنمو الاقتصادي من خلال زيادة قوة العمل التي تؤدي إلى زيادة الإنتاج، هذا من جهة، وزيادة حجم السوق وسهولة تحفيز الطلب الاستهلاكي المؤدي إلى تحفيز الطلب الاستثماري من جهة أخرى، غير أن لهذا العامل أثر سلبي على النمو الاقتصادي في حالة وجود فائض في عرض العمل ومن خلال محدودية الدخل.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

عنصر التكنولوجيا : في الواقع العملي فإن دالة الإنتاج تتغير مع مرور الزمن نتيجة تأثير العامل التكنولوجي، إذ أنه يمكن بتواجد نفس الكمية من عنصري العمل ورأس المال، إنتاج كمية أكبر بإضافة العامل التكنولوجي. (كبداني، ٢٠١٣)

ثالثاً: خصائص النمو الاقتصادي :

عدد (Kuznets) الحاصل على جائزة نوبل في الاقتصاد عام ١٩٧١ ستة خصائص للنمو الاقتصادي وأشار بالتحديد إلى الدول المتقدمة وهي (Twdrow،٢٠٠٦):

١- المعدلات المرتفعة للإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج : فقد أكدت الدراسات السابقة للبنك الدولي أن إجمالي الإنتاجية لعناصر الانتاج هي المحدد الأساسي لنمو الدول النامية.

٢- المعدلات المرتفعة في التحول الهيكلي الاقتصادي : حيث يتمثل هذا التحول الهيكلي في التحول التدريجي من الأنشطة الزراعية إلى الأنشطة غير الزراعية. ويصاحب هذا التحول تغيرات جوهرية في حجم الوحدات الإنتاجية وذلك من خلال التطور من الشركات الأسرية والشخصية إلى الشركات غير الشخصية الوطنية ومتعددة الجنسيات.

٣- المعدلات المرتفعة للتحول الاجتماعي والسياسي والأيديولوجي: تعرف هذه العملية بالتحول الحضري ولهذه العملية مجموعة من المظاهر أهمها:

أ. الرشادة: وتتم من خلال تحديث طريقة التفكير، وكذلك العمل والإنتاج والتوزيع والاستهلاك بالنسبة لجميع الأنشطة فما يحتاجه العالم النامي هو مجتمع علمي وتكنولوجي فلا بد من تطبيق أساليب جديدة في كل شيء سواء في المزرعة أو المصنع أو المواصلات...إلخ، والأساليب الحديثة ليست فقط في امتلاك الأدوات واستخدامها وإنما أيضاً لابد أن يصاحبها بفكر حديث.

ب. التخطيط الاقتصادي : والذي يكون له التأثر الكبير في التعجيل بعملية التنمية الاقتصادية.

ج. تحسين الاتجاهات والمؤسسات: يعتبر ضرورياً من أجل زيادة كفاءة وفعالية العمال وتشجيع المنافسة الفعالة وتحقيق الحراك الاجتماعي وتشجيع المشروعات الفردية وتحقيق مساواة أكثر في الفرص مما يساعد على رفع إنتاجية في مفهوم تحديث العمالة عن طريق غرس المثل العليا، الكفاء، الذكاء، الحفاظ على الوقت والالتزام، الأمانة والقيادة، التعاون، الاعتماد على الذات، الاستقامة، النزاهة وبعد النظر.

4- الامتداد الاقتصادي الدولي: هذه الخاصية تبين دور الدول المتقدمة في المساحة الدولية فهناك ميل تاريخي للدول الغنية للسيطرة على المنتجات الأولية والمواد الخام والعمالة الرخيصة، وكذلك فتح الأسواق المربحة بالنسبة لمنتجاتها الصناعية، مثل هذه الأنشطة الاستعمارية قد أصبحت ممكنة من خلال القوى التكنولوجية الحديثة خاصة المواصلات والاتصالات فكل هذا كان له تأثير كبير على توحيد العالم في القرن التاسع عشر وأيضاً منحت الإمكانات للسيطرة الاقتصادية والسياسية على الدول الفقيرة ففي القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين كان هناك سيطرة استعمارية لتلك الدول المتقدمة على الدول الفقيرة مثل إفريقيا جنوب الصحراء وأجزاء من آسيا وأمريكا اللاتينية الأمر الذي أدى إلى التوسع الاقتصادي لدول الشمال، وذلك من خلال الحصول على المواد الأولية الرخيصة وفتح أسواق التصدير أمام منتجاتها في تلك المستعمرات.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

5- الانتشار المحدود للنمو الاقتصادي: على الرغم من الزيادة الضخمة في الناتج العالمي عبر القرنين الماضيين نجد أن هذا التوسع في النمو الاقتصادي الحديث مازال يقتصر على ما يعادل أقل من ربع سكان العالم، فالأقلية من سكان العالم يتمتعون بأكثر من ٨٠% من الناتج العالمي في ظل علاقات اقتصادية غير متكافئة بين الدول المتقدمة والدول الفقيرة والمتخلفة والفجوة آيلة للتوسع أكثر فأكثر.

رابعاً: نظريات النمو الاقتصادي :

عني موضوع النمو الاقتصادي باهتمام واسع في الفكر الاقتصادي، وتم تناوله من طرف العديد من المفكرين الاقتصاديين خلال فترات وحقب زمنية تختلف، مختلف الواحدة عن الأخرى من جوانب عديدة ومتنوعة وأبرزها يتمثل في تطور وتغير الحياة الاقتصادية للإنسان.

وهذا ما جعل مفهوم النمو الاقتصادي يتغير عبر مختلف مراحل تطور الفكر الاقتصادي، ومن ثم فقد أعطيت له نظريات عديدة تعكس كل واحدة ظروف الحقبة الاقتصادية السائدة:

نظرية النمو الكلاسيكية: ترجع إسهامات الفكر الكلاسيكي في نظرية النمو الاقتصادي إلى كل من آدم سميث ١٧٧٦، ديفيد ريكارديو ١٧١٧ وروبرت مالتوس ١٧٩٨، فقد نظرا إلى النمو الاقتصادي أساساً على أنه نتاج التراكم الرأسمالي، وقد كانت الرأسمالية الحرة هي أهم أساس بنيت عليه فكرة التنمية عندهم، وكما اعتمد الكلاسيك على مبدأ تقسيم العمل الذي في رأيهم يزيد الإنتاج وبالتالي في التطور والتنمية.

٢) نظرية النمو الكلاسيكية المحدثة (النيوكلاسيكية):

على غرار الكلاسيك لم يتوان الاقتصاديون النيوكلاسيكيون في محاولة تفسير مسألة النمو ومشكلة التراكم الرأسمالي، والتي تشكل اهتمام الحكومات والاقتصاديين وصارت أبحاث مفكرين هذه المدرسة وفق أفكار عارضت المدرسة الكنزية، والتي تمثلت في (ميلود، 2014):

- أن الارتباط التقليدي بين توزيع الدخل وحجم الادخار في الاقتصاد قد تلاشى.

- أن السكان لا يتغيرون بأي حال من الأحوال مع التغير في الدخل الفردي.

- رفضوا قبول فكرة سيادة حالة السكون أو الركود، وأسسوا تفاؤلهم بعاملين اثنين هما التقدم التكنولوجي ومرونة الطلب على الاستثمار.

- إن التقدم التكنولوجي يعتبر مشجعاً لنمو الدخل الوطني وان المنافسة التامة داخل الاقتصاد لها سيادة كاملة.

- يرون إمكانية الإحلال بين عناصر الإنتاج وهما العمل ورأس المال.

- إن الاستهلاك يعتبر هدف للإنتاج وليس العكس.

- أن النمو الاقتصادي يمكن الحفاظ عليه في الأجل الطويل من خلال توفير عوامل خارجية هي التطور التكنولوجي ومعدل نمو السكان.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٣) نظرية النمو الكنزية:

لقد وضع كنز عدداً من الأسس الجديدة والتي من شأنها معالجة الأوضاع الاقتصادية التي عاصرها، تتركز هذه الأسس والقواعد في النقاط التالية (خليفة، ٢٠٠١):

- كان اهتمام كنز بالاقتصاد الكلي المتمثل بتكاليف وأرباح الوحدة المنتجة لأن الأرباح مصدر للتراكم الرأسمالي الذي هو المحرك الرئيس للنمو الاقتصادي.

- إن الطلب يمكن أن يحدث عند اي مستوى من الاستخدام وليس بالضرورة عند مستوى الاستخدام الكامل منتقداً قانون SAY.

- أن المشكلة التي مر بها النظام الرأسمالي ليس بسبب العرض من السلع والخدمات بل تكمن في الطلب الفعال.

- حسب كنز الادخار ومن ثم الاستهلاك دالة في الدخل.

- يرى بضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي من اجل التوجيه.

٤) نظرية النمو الجديدة الداخلية:

ترى نظرية النمو الداخلي أن هناك عدة مصادر للنمو وأنها تتشابه مع تلك الموجودة في النظرية النيوكلاسيكية مع وجود بعض الاختلافات، فبالنسبة لعنصر العمل تربط هذه النظرية قدرة العمالة على زيادة الإنتاجية والاستثمار في الموارد البشرية عن طريق التعليم والتدريب، وهذا يؤدي إلى التغلب على مشكلة تناقص الغلة أي أن طريق الاستثمار في الرأس المال البشري بالإضافة إلى رأس المال العيني.

ومما سبق؛ أبرز وأهم الاختلافات الموجودة في نظرية النمو الداخلي مقارنة مع النظريات التي سبقها وعلى وجه الخصوص النظرية النيوكلاسيكية (Twdrow،٢٠٠٦):

- إن نماذج النمو الداخلي تخلصت من فرضيات النظرية النيوكلاسيكية القائلة بتناقص العوائد الحدية لرأس المال المستثمر، حيث أنها سمحت بزيادة عوائد الحجم في الإنتاج الكلي وفي أكثر الأحيان، كالتركيز على دور العوامل الخارجية في تحديد معدل العائد على رأس مال مستثمر، وبافتراض أن استثمارات القطاع العام والخاص في رأس المال البشري تؤدي إلى التحسينات الإنتاجية والوفرات الخارجية التي تعوض طبيعة اتجاه العوائد نحو التناقص.

- نظرية النمو الداخلي تبحث عن تفسير وجود زيادة في عوائد الحجم وتباين نماذج النمو الاقتصادي طويل الأجل بين الدول.

- إن التكنولوجيا لا تزال تلعب دوراً مهماً في هذه النماذج، فلم يعد هنالك ضرورة لشرح النمو طويل الأجل.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثالث- الدراسات السابقة

أولاً- الدراسات العربية :

دراسة البان (٢٠٠١) بعنوان: برنامج صندوق النقد الدولي للإصلاح والتكييف الهيكلي بين مفاهيمه ونتائجه الواقعية دراسة عن نماذج كل من الأردن ومصر واليمن.

وقد هدفت الدراسة لبيان اثر برنامج صندوق النقد الدولي المطبق في الأردن ومصر واليمن خلال الفترة ١٩٨٩-١٩٩٨ على الاستقرار الاقتصادي لتلك الدول واثرها في مواجهة أزماتها الاقتصادية وقد أظهرت نتائج الدراسة أن برامج الصندوق غير ملائمة لواقع البلدان النامية وان صندوق النقد الدولي غير موضوعي في تطبيق معاييره حيث إن بعض الدول ونتيجة لموقعها الجيوسياسي ووزنها الدولي تحصل على معاملة سهلة أكثر من الدول الأخرى كما ان ان الدول محل الدراسة انخفضت معدلات نموها وزادة معدلات البطالة لديه نتيجة للسياسات الانكماشية وانخفاض مستويات المعيشة لمواطني تلك الدول.

دراسة يوسف (٢٠٠٣) بعنوان: علاقة صندوق النقد الدولي مع السودان.

هدفت هذه الدراسة إلى البحث بالعلاقة بين صندوق النقد الدولي والسودان في الفترة بين ١٩٦٥_٢٠٠٠ من خلال تناول الأبعاد الاقتصادية لهذه العلاقة، ويعالج الأبعاد الاقتصادية والى أي حد أسهمت في التطور الاقتصادي في السودان، تناولت الدراسة التطورات الاقتصادية وتوضيح علاقة صندوق النقد الدولي مع السودان في جميع مراحل الحكم وصولاً للإنقاذ. مع تناول اهم برامج صندوق النقد الدولي المتمثلة في المديونية الخارجية والخصخصة وما ترتب على هذه السياسات.

اعتمدت الدراسة على عدة مناهج تمثلت في المنهج الوصفي والمنهج التاريخي والمنهج التحليلي بالإضافة إلى المنهج الإحصائي.

وتوصلت هذه الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها أن عدم نجاح سياسات صندوق النقد الدولي في إصلاح الاقتصاد السوداني ترجع إلى طبيعة الاقتصاد الذي يعاني من ضعف الإنتاجية ومشاكل إعادة الهيكلة، بالإضافة إلى عدم توفر الشروط الكافية لنجاح السياسات.

دراسة طالب (٢٠٠٤) بعنوان: تطورات سياسة صندوق النقد الدولي والبنك الدولي تجاه البلدان النامية.

هدفت هذه الدراسة إلى بيان دور صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في النظام الاقتصادي العالمي ودورهما في عمليه التنمية في الدول النامية كذلك إلى تحليل سياسات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي تجاه الدول النامية منذ الانتقال إلى رسم السياسات الاقتصادية المفروضة على البلدان النامية تحت تأثير وضغط أزماتها الاقتصادية وفي المقدمة منها ازمه المديونية التي أتت في برامج التثبيت والتكيف الهيكلي وقد أظهرت نتائج الدراسة ان برامج صندوق النقد الدولي والبنك الدولي تسببت في زياده الفرص الاستثمارية أمام الاستثمارات الأجنبية في الدول النامية من خلال تحرير الأسعار وأبعاد الدولة والخصخصة كمكون رئيسي من مكونات برامج الإصلاح وحرية التجارة الخارجية والمدفوعات الخارجية وبالتالي وبعد إسقاطها القيود على الواردات وخفض الرسوم الجمركية فتحت الأسواق و زاد الاستيراد الذي يعني زياده صادرات الدول الرأسمالية الصناعية الدائنة إلى البلدان النامية المدينة وخفف ذلك من مشكلاتها في البطالة والكساد.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانياً- الدراسات الأجنبية:

دراسة Dicks-Mireaux Mecagni & Schadler (2000) **بعنوان** Evaluating the effect of IMF lending to low-income countries 2000

وقد هدفت الدراسة إلى تبيان اثر قروض صندوق النقد الدولي على اقتصاديات الدول المنخفضة الدخل من خلال ثلاث متغيرات نمو الإنتاج والتضخم والدين الخارجي خلال الفترة ١٩٨٦-١٩٩١ وقد أظهرت نتائج الدراسة إلى وجود اثر ذو دلالة إحصائية لقروض صندوق النقد الدولي على كل من الإنتاج والمديونية الخارجية ولا وجود اثر لتلك القروض على التضخم

دراسة Barro & Lee (2003) **بعنوان** Who Is Chosen and What Are the Effects?

وقد هدفت الدراسة إلى قياس أثر قروض صندوق النقد الدولي لـ ١٣٠ بلداً خلال الفترة ١٩٧٥-٢٠٠٠ وهل لبرامج الصندوق أثراً مباشراً أو غير مباشر على عدد من المتغيرات الاقتصادية وقد خلصت الدراسة إلى وجود اثر سلبي لتلك البرامج على النمو الاقتصادي لتلك الدول، بينما لم تكن تلك القروض ذو دلالة إحصائية على كل من الاستثمار والتضخم والاستهلاك الحكومي والانفتاح التجاري الدولي

دراسة Dreher (2006) **بعنوان** IMF and Economic Growth: The Effects of Programs, Loans, and Compliance with Conditionality"

هدفت الدراسة إلى قياس اثر القروض المقدمة من صندوق النقد الدولي على النمو الاقتصادي وقد شملت الدراسة ٩٨ بلدا من الدول النامية خلال الفترة ١٩٧٥-٢٠٠٠ وقد أظهرت نتائج الدراسة أن برامج صندوق النقد الدولي عملت على خفض معدلات النمو الاقتصادي ومع أن الامتثال لشروط صندوق النقد الدولي تخفض من ذلك الأثر إلا أنه يبقى سلبياً كما أن قروض صندوق النقد الدولي لم يكن لها أي أثر إحصائي وذو دلالة إحصائية على معدلات النمو الاقتصادي لتلك الدول محل الدراسة.

دراسة Atoyan & Conway (2006) **بعنوان** Evaluating the impact of IMF programs: A comparison of matching and instrumental-variable estimators

وقد هدفت الدراسة إلى تقييم اثر برامج صندوق النقد الدولي على ٨٥ بلدا من دول العالم النامي خلال الفترة ١٩٩٣-٢٠٠٢ واثر تلك البرامج على بعض المتغيرات الاقتصادية معدل النمو الاقتصادي الحقيقي ونسبة الفائض المالي إلى الناتج المحلي الإجمالي ونسبة فائض الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي وقد أظهرت نتائج الدراسة انه لا يوجد تحسن في معدلات النمو الاقتصادي لتلك الدول أثناء تطبيق برامج الصندوق ولكن أظهرت نتائج الدراسة أن هنالك تحسناً في معدلات النمو لسنوات ما بعد تطبيق برامج الصندوق بسنتين إلى ثلاث سنوات ، كذلك فقد أظهرت نتائج الدراسة أن هنالك أثراً إيجابياً ولكنه ضعيفا على كل من الفائض المالي والحساب الجاري لتلك الدول بالتزامن مع تطبيق برامج الصندوق.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

دراسة Ozturk (2008) **بعنوان** Evaluating the Macroeconomic impacts of IMF programmes in Latin America, 1975-2004:agee analysis

وقد هدفت الدراسة إلى تقييم الآثار الاقتصادية الكلية لبرامج صندوق النقد الدولي على دول أمريكا اللاتينية من عام ١٩٧٥-٢٠٠٤ حيث استهدفت الدراسة ٢١ بلداً باستخدام Gee methodology **وقد بينت الدراسة أن هنالك آثاراً إيجابية لبرامج صندوق النقد الدولي في تلك الدول على كل من ميزان المدفوعات والحساب الجاري والاستثمار، ولكن كان أثر تلك البرامج سلبياً على كل من نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي والاستثمار الأجنبي المباشر وعجز الميزانية والتضخم.**

دراسة Marchesi & Sirtori (2011) **بعنوان** Is two better than one? The effects of IMF and World Bank interaction on growth.

وقد هدفت الدراسة إلى قياس اثر برامج صندوق النقد الدولي مع برامج البنك الدولي على معدلات النمو الاقتصادي لـ ١٢٨ دولة من دول العالم النامي خلال الفترة ١٩٨٢-٢٠٠٥ باستخدام طريقتي ols و**sls الإحصائيتين وقد أظهرت نتائج الدراسة ان تطبيق برامج المنظمتين الدوليتين مجتمعة كان لها اثر إيجابي على معدلات النمو الاقتصادي لتلك الدول محل الدراسة، بينما أظهرت الدراسة أن تطبيق برامج صندوق النقد الدولي لوحدها كان لها اثر سلبي على معدلات النمو الاقتصادي لتلك الدول .**

دراسة Rowlands & Graham (2017) **بعنوان** The Effect of IMF Programmes on Economic Growth in Low Income Countries: An Empirical Analysis

وقد هدفت الدراسة إلى بيان اثر برامج صندوق النقد الدولي على النمو الاقتصادي في الدول ذات الدخول المنخفضه من خلال الفترة من عام ١٩٨٩ إلى عام ٢٠٠٨ وقد أظهرت نتائج الدراسة أن لتلك البرامج أثراً إيجابياً بوجه عام على النمو الاقتصادي وذلك بعد مرور عامين على توقيع اتفاقيات الدول مع صندوق النقد الدولي وتتوقف تلك الآثار على عوامل أخرى بما فيها العوامل والظروف الاقتصادية وأداء النمو السابق والاعتماد على المعونة.

مايميز هذه الدراسة:

من خلال استعراض ومراجعة الدراسات السابقة التي تناولت العلاقة بين برامج وسياسات صندوق النقد الدولي والنمو الاقتصادي التي أجريت على العديد من الدول وتطرقها إلى مواضيع رئيسية ذات أهمية بالغة إلا أنها لم تتطرق الى موضوع دراستنا هذه ولم تخص بالاقتصاد الأردني كركيزة أساسية فيها وبمدى علاقة النمو الاقتصادي الأردني ببرامج وسياسات صندوق النقد الدولي حيث سيكون هذا محور دراستنا.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثالث :ا لاقتصاد الأردني وسياسات صندوق النقد الدولي

المبحث الأول: الاقتصاد الأردني

أظهر الأردن قدرة استثنائية ومتميزة في الحفاظ على حالة الثبات والتماسك الداخلي. والقدرة على مواجهة التحديات. لقد تأثر الأردن سلباً بتداعيات التطورات الاقتصادية العالمية التي تبعت الأزمة المالية العالمية عام ٢٠٠٩ والاضطرابات الإقليمية المصاحبة لثورات الربيع العربي. وقد نجم عن هذه التحديات الإقليمية أزمة في قطاع الطاقة وإغلاق لطرق التجارة. والتي أدت جميعها إلى حالة أشبه بحصار اقتصادي فعلي (وعلى سبيل المثال شكلت الصادرات إلى العراق ٢٠% من إجمالي الصادرات الأردنية). وذلك بالتزامن مع انخفاض حوالات المغتربين والدخل السياحي، وارتفاع التكاليف الأمنية. وزيادة أسعار النفط والمواد الغذائية، مما شكل أعباء هائلة على الوضع الاقتصادي والمالي في الأردن.

بالنظر إلى معدلات النمو الاقتصادي في الشكل (١) خلال العقد الماضي وما قبله، يتضح جلياً بأن متوسط نمو الناتج المحلي الإجمالي، خلال الفترة بين ٢٠٠٠ و٢٠٠٩، بلغ ما نسبته (٦.٥%)، وفي المقابل بلغ (٢.٥%) فقط خلال الفترة بين ٢٠١٠ و٢٠١٦، كما ارتفع إجمالي الدين العام كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي الى (٩٥%) مع نهاية العام ٢٠١٦، مقارنة مع ما كانت عليه هذه النسبة في عام ٢٠١٠ والبالغة (٦١%).

ولمواجهة مثل هذه التحديات، فقد أعد الأردن برنامجا إصلاحيا مالياً بالاتفاق مع صندوق النقد الدولي في شهر آب ٢٠١٦ حصل من خلاله على تسهيلات القرض الممتد لمدة ثلاث سنوات بقيمة (٥١٣) مليون دينار أردني، بهدف تخفيض مستويات الدين العام واستعادة التوازن المالي. وبناءً على ذلك فقد اتخذت الحكومة الأردنية في عام ٢٠١٧ عدداً من الإجراءات المالية الهيكلية الصعبة لتحصيل إيرادات حكومية بواقع (٤٥٠) مليون دينار أردني، وذلك سعيا من الحكومة الأردنية لتخفيض نسب الدين العام بشكل تدريجي من خلال تنفيذ نظام جديد للنفقات والإعفاءات الضريبية، وتم عكس ذلك في الموازنة العامة للدولة لعام ٢٠١٧. وقدرت إجمالي الإجراءات التي تبنتها الحكومة خلال عام ٢٠١٧ بحوالي ١.٥% من الناتج المحلي الإجمالي، وستتبنى الحكومة بعض الإجراءات والتي هي أصلاً ضمن برنامج الإصلاح المالي الكلي، ستمكن الحكومة من الحفاظ على سياسة مالية متوازنة ومنضبطة، تهدف إلى ضبط الإنفاق العام من خلال ترشيد النفقات الجارية وفق أولويات واضحة ومحددة، بحيث تعطى الأولوية للإنفاق الموجه لتعزيز شبكة الأمان الاجتماعي وتطوير الخدمات العامة كالصحة والتعليم والإنفاق الرأسمالي التنموي، مع تعزيز إمكانيات وقدرة الأردن على سداد الالتزامات المالية السابقة، خاصة فيما يتعلق بالمستحقات المالية للمحروقات والقطاع الصحي، والقدرة على التعامل مع الضغوطات المالية المستمرة الناجمة عن اللجوء السوري.

وستواصل الحكومة اتخاذ عدد من الإجراءات لزيادة فاعلية الإدارة المالية العامة وتنفيذ (اطار إدارة الاستثمارات العامة)، بما يضمن تعزيز كفاءة الإنفاق الرأسمالي، وإعطاء الأولوية للاستثمارات، وزيادة توظيف الشراكات بين القطاعين العام والخاص في تنفيذ المشاريع الرأسمالية الحكومية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بالإضافة إلى تواضع النمو الاقتصادي وارتفاع عبء الدين العام، اصبح هناك ايضا من التحديات الداخلية التي تواجه الأردن، ارتفاع معدلات البطالة التي تفاقمت تزامناً مع مسألة اللجوء السوري. فقد وصلت نسبة البطالة إلى (١٥.٢٥%) في عام ٢٠١٦ مقارنة مع (١٢.٥%) في عام ٢٠١٠، وارتفعت نسبة البطالة بين صفوف الشباب إلى (٣٥%)، كما ارتفعت معدلات الفقر من (١٤.٤%) عام ٢٠١٠ إلى حوالي (٢٠%) في عام ٢٠١٦. وفي موضوع الأزمة السورية، يعد الأردن أكبر بلد مضيف للاجئين المسجلين في العالم حيث يستضيف الأردن (١.٣) مليون لاجئ سوري، من اصل (٢.٨) مليون لاجئ سوري مسجل لدى (الأونروا والمفوضية السامية لشؤون اللاجئين)، ، يقيم نحو (٩٠%) منهم خارج المخيمات، مما جعلهم ينافسون المواطنين الأردنيين على فرص العمل التي هي محدودة بالأصل. (مجلس السياسات الاقتصاديه، ٢٠١٧)

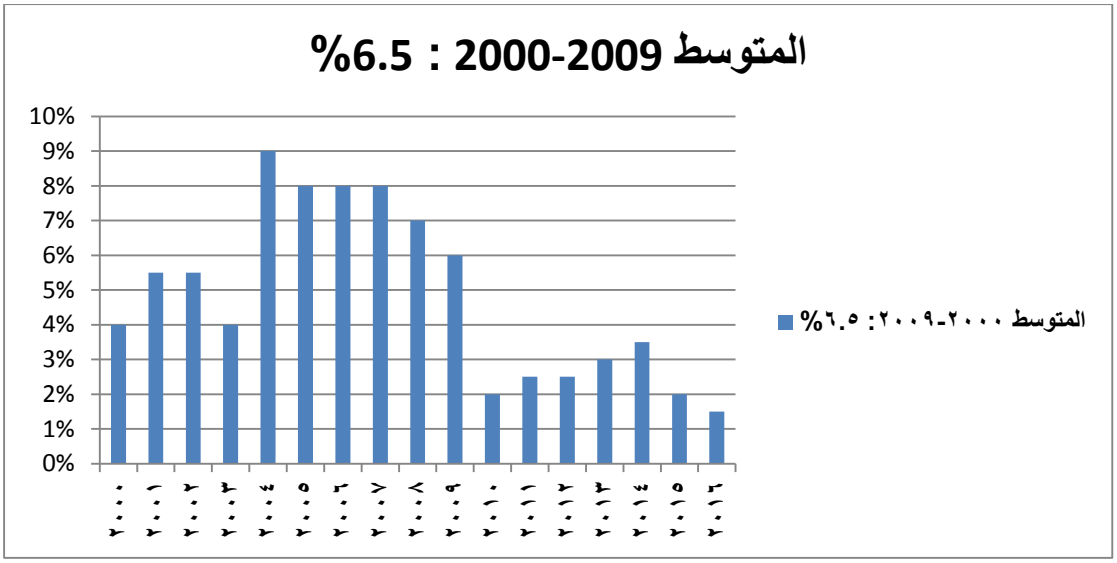

الشكل (١): معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في الأردن

المصدر: إعداد الباحث بناءً على بيانات البنك المركزي الأردني

أولاً: النمو الاقتصادي في الأردن

تتركز المساهمة القطاعية في الناتج المحلي الإجمالي في الأردن في خمسة قطاعات رئيسة، (مرتبة حسب قيمة المساهمة): قطاع الخدمات، التمويل، الصناعة، النقل، والسياحة. كما تقدم بعض القطاعات، إلى جانب مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي، مساهمات كبيرة في التوظيف وتوفير العملة الصعبة للأردن وتعزيز الصادرات الأردنية. ويعرض هذا البرنامج عددا من استراتيجيات النمو لتلك القطاعات بهدف تحفيز النمو الاقتصادي، والتي تشمل مزيجا من الإصلاحات السياسيه والمشاريع الحكومية والفرص الاستثمارية. وستساهم هذه التدخلات في تمكين الأردن استثمار محركات النمو القطاعية، وبما يضمن التنفيذ الفعلي لبرنامج صندوق النقد الدولي المتعلق بتسهيلات القرض الممتد لمدة ثلاث سنوات، وتحقيق النتائج المرجوة منه.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وكما يتضح من خلال الشكل (٢)، فان مساهمة قطاع الخدمات الحكومية والتمويل تهيمن على تركيبة الاقتصاد الأردني في الوقت الراهن، ولا يمكن لأي منهما أن يكون محركا للنمو في السنوات القادمة، وذلك نظرا لاستمرار الضغوطات المالية على الحكومة، والالتزام بتنفيذ برنامج الإصلاح المالي الكلي للاستمرار في تطبيق سياسات التقشف المالي، مما يعني بأن حوالي (٥٠%) فقط من الاقتصاد يركز على القطاعات الإنتاجية والمحفزة للنمو.

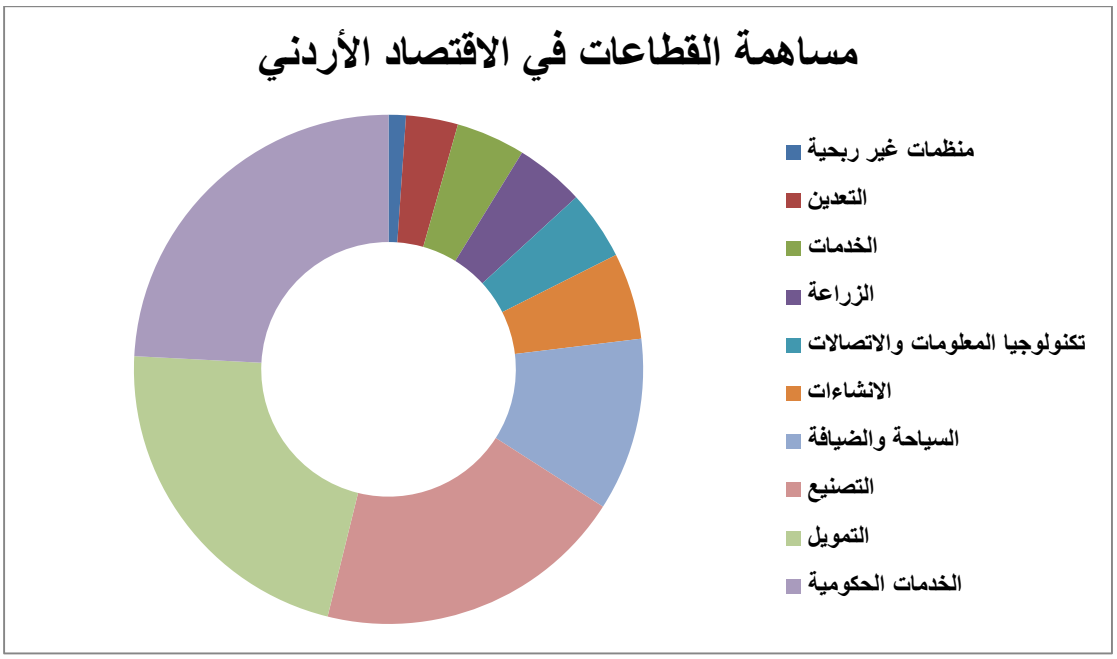

الشكل (٢): مساهمة القطاعات في الاقتصاد الأردني

المصدر: أعداد الباحث عن بيانات دائرة الإحصاءات العامة ٢٠١٦

يشير معدل النمو الاقتصادي المقدر بنحو (٥%) إلى نمو بواقع (١.٣) مليار دينار أردني سنوياً. ولتحقيق ذلك، يتطلب الأمر تضافر جهود عدد من القطاعات الأساسية التي ينبغي عليها تحقيق معدلات نمو بالحد الأدنى (١٠%) سنويا خلال الأعوام (٣-٥) القادمة.

وفيما تمكنت قطاعات الزراعة والإنشاءات من تحقيق معدلات النمو المطلوبة في السنوات الخمس الماضية، ما زالت هناك حاجة لأن تساهم جميع القطاعات الاقتصادية الأخرى في إحداث قفزة نوعية للوصول إلى النسب المستهدفة.

ومن أجل الوصول إلى النسب المستهدفة لهذه القطاعات علينا القيام بالآتي، وعلى حسب تحليلات (مجلس السياسات الاقتصادية).

* الإنشاءات:

يحتاج الأردن إلى تحديث وتطوير ومضاعفة بنيته التحتية لمواكبة الضغط المتزايد الناجم عن تزايد عدد السكان، بما في ذلك توفير البنية التحتية الأساسية للمدارس، والمستشفيات والمرافق الصحية، ومناطق السكن. وتتميز هذه المشاريع في استحداث فرص عمل إضافية للشباب الأردني.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

* النقل والمواصلات :

يتيح قطاع النقل والمواصلات إمكانية تحقيق أسرع للعوائد التنموية بالمقارنة مع باقي القطاعات، وذلك في حال استقرار الأوضاع الأمنية في المنطقة. ويقدم ميناء العقبة مركزا لوجستيا للمنتجات التي تدخل إلى العراق، وكذلك إلى سوريا (لكن بوتيرة أقل). ويولي الأردن أولوية وأهمية قصوى لتحديد الاستثمارات اللازمة لتعظيم حصة هذا القطاع في حال تم فتح الحدود مع العراق. ويتضمن ذلك ضرورة رصد المخصصات المالية اللازمة لإنشاء بنية تحتية جديدة لقطاع النقل في العقبة' والبنية التحتية للخدمات اللوجستية، والتمويل التجاري، والخدمات الحكومية (الجمارك والأمن). هذا بالإضافة إلى تحديث المواصلات العامة (النقل العام)، بما يضمن توفير شبكة من المواصلات ذات تكلفة مقبولة، بهدف تحقيق آثار إيجابية على النشاط الاقتصادي، وتحسين التبادل التجاري، وسهولة حركة المواطنين والربط بين المحافظات والمناطق التنموية.

* الكهرباء والمياه :

في ضوء ارتفاع أعداد السكان المقيمين في الأردن وزيادة الطلب الكلي على تلك الخدمات الأساسية، أصبح هناك حاجة ماسة للاستثمار في كل من قطاعي الطاقة الكهربائية والمياه، حيث يعدان من الخدمات الداعمة لمحركات النمو في مختلف القطاعات، وخاصة الإنتاجية كالصناعة والزراعة. ويمكن تمويل الاستثمارات في الكهرباء والمياه من خلال التمويل الميسر طويل الأمد ومتعدد الأطراف، ولكن تكمن المخاطرة في عدم وجود جدوى اقتصادية في حال تم تمويلها بالقروض فقط. ويعد كل من نموذج الشراكة بين القطاعين العام والخاص، ونموذج البناء والتشغيل والملكية (BOT) من الخيارات المجدية. وينصب التركيز على الاستثمار في المجالات التي يمكن من خلالها تقليص حاجة الأردن من الاعتماد على مصادر خارجية، كمجالات الطاقة المتجددة وبرامج استخراج وترشيد المياه على سبيل المثال: الأمر الذي يتطلب التركيز على جلب المزيد من الاستثمارات في شبكة النقل والاستخدام (الذكي) للكهرباء، وتعد برامج تحلية المياه أيضاً مجالات جاذبة للاستثمار، في حال رافقتها موارد مستدامة ومناسبة للطاقة.

* الصناعة :

ساهمت جهود تبسيط قواعد المنشأ الأوروبية في تعزيز قدرات القطاع الصناعي. ومع ذلك، لا يزال على الأردن الاستثمار في إعادة تأهيل القطاع الصناعي لتحقيق متطلبات الجودة الأوروبية، وتحديد وإرساء الروابط التجارية والشراكات مع القطاع الخاص، بالإضافة إلى توفير التسهيلات الائتمانية وحلول النقل المجدية. لذلك ستكون البرامج العملية التي تدعم الشركات، والتي تتمتع بأفضل الإمكانات الواعدة للاستفادة من قواعد الاتفاقيات الجديدة، من أكثر الإجراءات فاعلية. فكما أدت اتفاقية التجارة الحرة الأردنية مع الولايات المتحدة الأمريكية إلى زيادة الصادرات إلى السوق الأمريكي بشكل كبير، فانه بات مهما أيضاً تحقيق التنوع في المنتجات المصدرة للولايات المتحدة، بما يضمن تعزيز سلسلة القيمة ومتانة الروابط الاقتصادية بين الشركات في سلسلة التزويد. ويتميز قطاع الصناعة بأنه لا يواجه قيودا على الأيدي العاملة، ولكن كل ذلك يعتمد على إمكانية الحصول على التمويل وتوفر الكهرباء والمياه، وهي تشكل التحدي الأكبر.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

* الزراعة :

أدت زيادة النمو السكاني إلى تزايد الطلب على الغذاء. ونظراً لأن الأردن حالياً يستورد الغالبية العظمى من المحاصيل الغذائية الأساسية، بما فيها حوالي ١٠٠% من الحبوب والقمح تحديدا، فان ذلك يفرض عبئاً متزايداً على الخزينة العامة للدولة، ما لم يتمكن الأردن من تعزيز إنتاجيته الزراعية. فقد حقق قطاع الزراعة نمواً وضاعف مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي من ٢% إلى ٤% خلال السنوات الخمس الماضية، مدعوما بشكل أساسي بالطلب المحلي، الا أن الأردن ما زال مستوردا للغذاء بشكل كبير، وهو وضع لا يرجح تغيره على المدى المنظور والمتوسط. لذلك فقد بات ضروريا للاستفادة من التقنيات الزراعية الجديدة، كأنظمة الزراعة المائية، ورقمنة مدخلات ومخرجات صناعة القرارات الزراعية، ما يعزز من كفاءة هذا القطاع بشكل كبير، مما يؤدي إلى زيادة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي، وزيادة حجم الصادرات الوطنية، ورفع مستوى مشاركة القوى العاملة الأردنية. ومن المتوقع أن يؤدي وجود خطة محكمة للاستثمار الزراعي إلى تحسين الإنتاجية، مع الأخذ بعين الاعتبار بأن هذه الإجراءات ستتطلب حتماً توفير موارد إضافية داعمة كالمياه والكهرباء.

* السياحة :

يتمتع الأردن بمناخ معتدل ومناظر طبيعية خلابة، بالإضافة إلى الموروث الغني من المواقع الأثرية والتاريخية والدينيه، وهناك العديد من العوامل التي قد تساعد في النهوض مجددا بهذا القطاع. وفيما تظهر البيانات الحديثة ارتفاعا في أعداد السياح القادمين إلى الأردن، فان استدامة هذا الارتفاع سيتطلب مزيدا من الاستثمارات في تسويق الأردن في الدول المستهدفة وفي مناطق جديدة، إلى جانب ضرورة صيانة المواقع السياحية وتحديثها، علاوة على صيانة البنية التحتية، وتحسن مناخ الاستقرار والأمن في المنطقة. وكما يبين (الشكل ٣) معدلات النمو بحسب القطاعات للعام ٢٠١٥

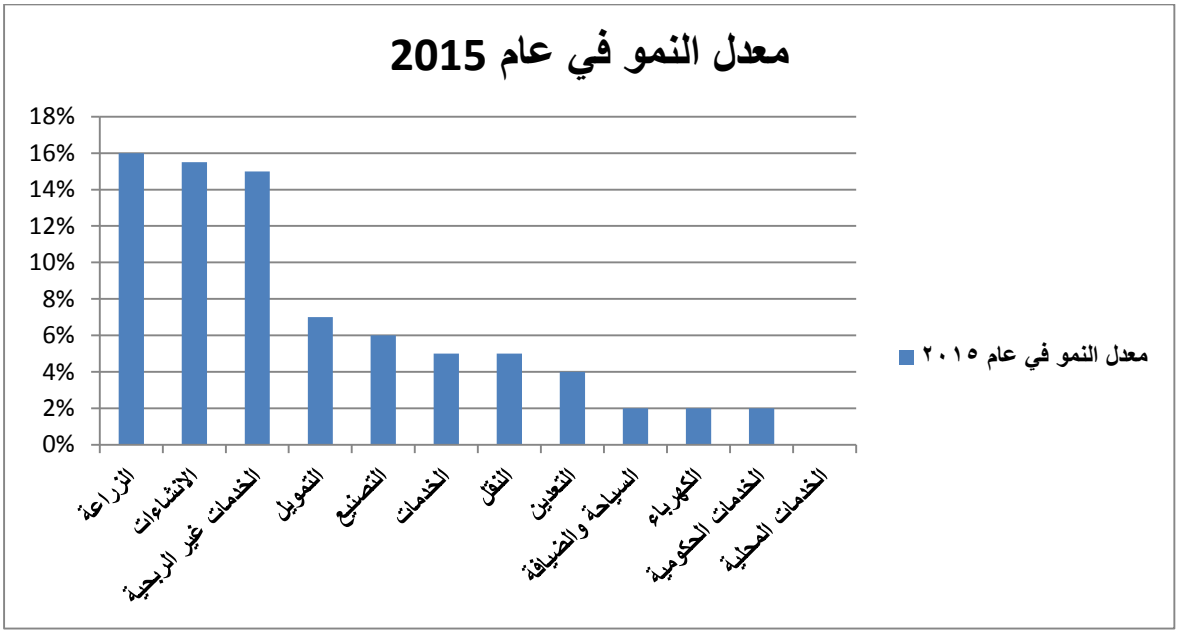

الشكل (٣): معدلات النمو بحسب القطاع

المصدر: أعداد الباحث عن بيانات دائرة الإحصاءات العامة ٢٠١٦

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانياً: الدين العام :

أثبت الأردن قدرته على اتخاذ إجراءات مالية صعبة والالتزام بها لتخفيض نسبة الدين العام كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي من (٢٢٠%) في عام ١٩٩٠ إلى حوالي (٦٠%) في عام ٢٠٠٨ مع بداية الأزمة المالية العالمية. ولكن الضغوطات الخارجية خلال السنوات السبع الماضية (أي منذ سنة ٢٠١٠ تقريبا) ، والتباطؤ الاقتصادي العالمي، أدت إلى ارتفاع نسبة الدين العام كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي لتصل إلى (٩٥%). وقد نجح الأردن في تطبيق برنامج ترتيبات الاستعداد الائتماني مع صندوق النقد الدولي خلال الفترة ٢٠١٢-٢٠١٥. وفي شهر آب ٢٠١٦ اتفق الأردن مع صندوق النقد الدولي على منحه " تسهيلات القرض الممتد" لثلاث سنوات بقيمة (٥١٣) مليون دينار أردني، وذلك بهدف تخفيض نسبة الدين العام كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي لتصل إلى (٧٧%) بحلول عام ٢٠٢١. ويأتي برنامج (تسهيلات القرض الممتد) ضمن ثلاث محاور رئيسية كما يلي (صندوق النقد الدولي ٢٠١٦):

خفض نسبة الدين العام كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.

العودة إلى مسار النمو الاقتصادي الطبيعي (النمو الاقتصادي المستدام).

إن واقع الدين العام الأردني من حيث تواريخ الاستحقاق قريب من المعدل العام للدول ذات الدخل المتوسط، حيث بلغت بالمتوسط (٥.٤) سنوات. لكن التحدي الرئيسي للدين العام الأردني يتمثل في ارتفاع تكلفة الاقتراض التي يحصل عليها الأردن محليا ودوليا. كما وأن معدلات الدين المحلي ترتفع مع عودة التضخم إلى الاقتصاد. وفيما يلاحظ زيادة في الإقبال على الإصدارات الحكومية الأخيرة، وهي سندات يورو بوند بقيمة (٧٠٠) مليون دينار أردني بفائدة (٥.٧٥%) والمستحقة عام ٢٠٢٧، مما يعني بأن تكلفة خدمة الدين لهذا النوع من التمويل ستكون أضعاف تكاليف رصيد الدين العام القائم (رصيد الدين من الجهات متعددة الأطراف)، والتي استحقت عام ٢٠١٦ (أسعار فائدة أقل من ٢%)، الأمر الذي يشكل تحديا أمام الحكومة (ضغوطات مالية كبيرة على خزينة الدولة) لتطبيق أو تبني استراتيجيات محفزة للنمو الاقتصادي.

ثالثاً: التنافسية والاستثمار

يدرك الأردن أهمية تسهيل وتعزيز منظومة ممارسة الأعمال والحد من البيروقراطية والإجراءات الروتينية العميقة، وتحديث اطار التشريعات الاقتصادية وتبسيط المعاملات القضائية المتعلقة بالشأن الاقتصادي. وفي ضوء ذلك، فقد اتخذت الحكومة الأردنية عدداً من الخطوات المهمة في كل من الأبعاد المذكورة آنفاً، مما يعزز من قدرتها على استقطاب الاستثمارات والحفاظ عليها. وفيما يتعلق بسهولة ممارسة الأعمال، التزمت الحكومة الأردنية بعدد من الإصلاحات التي تدعو إلى إعادة هندسة وتصميم مجموعة من المعاملات التجارية الرئيسية مع الحكومة ورقمنتها وإحالتها للقطاع الخاص (Out sourcing)، إضافة إلى السماح بإنشاء المكاتب الافتراضية وعدد من الإجراءات الأخرى في هذا الصدد. أما في جانب تحديث وتطوير الاطار التشريعي، قامت الحكومة الأردنية بعرض مشاريع القوانين والأنظمة الجديدة والمعدلة على البرلمان الأردني، ومنها على سبيل المثال: قانون الإفلاس والإعسار المالي ونفاذ اتفاقيات المساهمين وقانون الأصول المنقولة وقانون الشركات، كما تعتزم اتخاذ التعديلات اللازمة لإلغاء ضريبة الشهرة. أما في الجانب القضائي، فان الأردن بصدد إقامة غرفة متخصصة لقضايا الشؤون الاقتصادية، إلى جانب اعتماد الإشعارات الإلكترونية لتسهيل إجراءات التقاضي (مؤسسة تشجيع الاستثمار،٢٠١٦).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ولقد شهد عقد التسعينات من القرن الماضي تزايدا في معدلات تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى دول العالم المختلفة ومن ضمنها الأردن، ويعكس هذا التزايد التطورات العديدة التي حدثت من كافة المستويات في مختلف الحالات وأدت إلى مزيد من النمو الاقتصادي والانفتاح العالمي، وبالنظر إلى تاريخ الأردن الاقتصادي نجد أنه قد خطى خطوات واسعة في مجال الانفتاح الاقتصادي العالمي وتحرير التجارة.

فقد بذل الأردن جهودا حثيثة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر واستبعاد القيود على حركة رؤوس الأموال ومنح حوافز سخية للمستثمرين الأجانب باعتبار أن استيراد رأس المال يمثل وسيلة هامة لتراكم رأس المال الحقيقي في بلد نام ذي موارد مالية محدودة بهدف التطوير الاقتصادي عموماً وتنمية صناعة التصدير (جميل، ٢٠٠٢).

إن تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة تعد ركيزة أساسية للتنمية والاستقرار والتطور الاقتصادي. يتميز الأردن بارتفاع نسبة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر مقارنة مع الدول المجاورة إذ بلغ متوسط صافي التدفقات خلال السنوات العشر الماضية حوالي ١٠.٢٧% من الناتج المحلي الإجمالي مقارنة ب ٢.٤% لبلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (World Bank, 2012).

رابعاً: التحول الرقمي :

أصبح الأردن ينظر إلى قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات باهميته كباقي القطاعات، إذ يتجه نحو رقمنة الاقتصاد الأردني بالكامل مع التركيز على الأسواق المتخصصة وسلاسل القيمة العالمية (Global value chains). وتتضح تلك الرؤية في الاستراتيجية الوطنية للتحول الرقمي (Reach ٢٠٢٥) التي تحدد (٩٦) بندا حول دمج التقنيات المختلفة في أبرز القطاعات الاقتصادية الرائدة في الأردن. وتتضمن تلك الإجراءات عناصر مرتبطة بالقطاعين العام والخاص، وتتوزع على عدد من المبادرات والسياسات والبرامج الأكاديمية المختلفة.

كما يهدف الأردن إلى الاستفادة من الميزة التنافسية التي يتمتع بها رأس المال البشري الأردني المؤهل، والظروف الاقتصادية المواتية للمشاريع، والأجور المنافسة، والنطاق الزمني المناسب، وذلك عبر ترسيخ مكانته كمركز للتعهيد الرقمي (Digital outsourcing hub) في المنطقة والعالم، من خلال السعي إلى اكتساب أفضل الممارسات الدولية من الخبراء، منها على سبيل المثال شركة سيسكو. وفي هذا السياق، باشرت الحكومة سلسلة من المشاريع التي تتضمن ما يلي: الشبكة الوطنية للنطاق العريض (National broadband network)، الهادفة إلى ربط مختلف الجهات العاملة في قطاع الرعاية الصحية والتعليم بواسطة شبكات الألياف الضوئية، وتطوير الحكومة الإلكترونية، واستقطاب تحالف من الشركات لترسيخ مكانة الأردن كمركز للتعهيد الرقمي، وإقامة البنية التحتية اللازمة لدعم التحولات الإلكترونية. ويعتمد إحراز التقدم في مجال التحول الرقمي على إمكانية الحصول على التمويل اللازم واكتساب الخبرات العالمية حول أفضل الممارسات الناجحة (تحليلات مجلس السياسات الاقتصادية،٢٠١٦).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثاني - سياسات صندوق النقد الدولي مع الأردن

أدت تطورات السنوات الماضيه من عمل الصندوق إلى خروجه عن إطاره التقليدي المنحصر في السحوبات النظامية والاحتياطية والتسليفية إلى إدخال أساليب جديدة لتقديم معونات مادية استثنائية إلى أعضائه من خلال سياسات خاصة تستهدف معالجة مشاكل طارئة في أجزاء محددة في موازين المدفوعات، وتعتبر هذه السياسات بمثابة نقطة تحول مهمة نحو المزيد من الاهتمام بموازين المدفوعات في البلدان النامية (عيسى وإبراهيم، ١٩٩٨).

ومع مرور الزمن من البدء بحل الدول الصناعية في حل مشاكلها النقدية والمالية خارج إطار الصندوق وخاصة في إطار الترتيبات الأوروبية، ومع صدمة النفط الأولى وظهور مشكلة تدوير الفوائض المالية، ومن ثم ظهور مديونية دول العالم الثالث، إنحاز الصندوق إلى قضايا دول العالم الثالث (البيلاوي، ١٩٩٥).

وكان لصندوق النقد الدولي اهتماماً واضحاً بالدول النامية قد تطور شيئاً فشيئاً ويعد ذلك لعدد من العوامل: (حلمي،١٩٨٨)

أ. الزيادة الحادة والمفاجئة في أسعار النفط خلال عقد السبعينات والتي أحدثت اختلالاً ضخماً في المدفوعات الخارجية وأوصلت معدلات التضخم إلى مستويات لم تكن معهودة من قبل.

ب. أزمة الديون في الثمانينات وما تمكن الصندوق من تقديمه والأدوار التي لعبها في التوصل إلى حلول لهذه الأزمة وتوجيهه للعديد من الدول في مجال تصحيح وتنفيذ برامج الإصلاح الاقتصادي.

جـ. تفكك الاتحاد السوفييتي حيث عمل ذلك على تطويع سياسات الصندوق للمتغيرات الحديثة مما خوله للعب دور لا يستهان به في دعم محاولات الدول النامية للانتقال من الاقتصاد القائم على التخطيط المركزي ودور الدولة في الحياة الاقتصادية إلى الاقتصاد القائم على سياسات السوق.

وكغيره في دول العالم الثالث كان للظروف السياسية والاقتصادية الدولية والإقليمية الأثر الكبير في الاقتصاد الأردني، فقد أثرت الأزمة الاقتصادية التي مرت بها المملكة خلال الثمانينيات في القرن الماضي على أداء المؤشرات الاقتصادية الرديئة سواء من انخفاض الناتج المحلي الحقيقي بنسبة ١١% وحتى في ارتفاع التضخم ٢٥% في العام ١٩٨٩ وذلك نتيجة أزمة ميزان المدفوعات والتي أدت إلى انهيار سعر صرف الدينار الأردني.

ومع انخفاض المنح والمساعدات في منتصف الثمانينات، اتجهت الحكومة إلى الاعتماد على القروض الخارجية لتحويل العجوزات المسجلة في الموازنة العامة، وفي عامي ١٩٨٧و ١٩٨٨ اتجهت الحكومة بشكل كبير للاقتراض الداخلي لسد عجز الموازنة مما أدى إلى انخفاض احتياطات البنك المركزي في العملات الأجنبية وانهيار سعر الصرف، ونتيجة لذلك فقد تبنى الأردن العديد من الخطط الاقتصادية الهادفة إلى معالجة الاختلالات الهيكلية التي يعاني منها الاقتصاد الأردني وقد تم دعم تلك الخطط من قبل صندوق النقد الدولي من خلال:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

١) برامج صندوق النقد الدولي خلال الفترة (١٩٨٩-٢٠٠٤)، فقد تم دعم الأردن من خلال صندوق النقد الدولي ببرنامجين في ترتيبات الاستعداد الائتماني (SBA) وثلاثة برامج للتسهيل الممتد (EFF) خلال الفترة (١٩٨٩-٢٠٠٤)، حيث هدفت هذه البرامج إلى إعادة الاستقرار الكلي للاقتصاد الأردني، والجدول التالي يوضح برامج صندوق النقد الدولي التي تم تنفيذها في الأردن خلال الفترة (١٩٨٩-٢٠٠٤).

جدول (٢) برامج صندوق النقد الدولي التي تم تنفيذها في الأردن خلال الفترة (١٩٨٩-٢٠٠٤)

اسم البرنامج	تاريخ الموافقة	تاريخ الانتهاء
ترتيبات الاستعداد الائتماني (SBA)	1989/7/14	1991/1/13
ترتيبات الاستعداد الائتماني (SBA)	1992/2/26	1994/2/25
برنامج التسهيل الممتد (EFF)[1]	1994/5/25	1996/2/09
برنامج التسهيل الممتد (EFF)	1996/2/09	1999/2/08
برنامج التسهيل الممتد (EFF)	1999/4/15	2002/5/31
برنامج التسهيل الممتد (EFF)	2002/7/03	2004/7/02

المصدر : صندوق النقد الدولي ٢٠٠٥

١) استبدلت ببرنامج جديد مدته ثلاث سنوات

وقد أجرى صندوق النقد الدولي تقييماً لهذه البرامج وقد خلص الصندوق إلى أن نجاح هذه البرامج كان متواضعاً، وبالرغم من ذلك فقد استطاع الأردن تخفيض حجم المديونية الخارجية وإعادة الثقة بالاقتصاد الأردني وإعادة تراكم الاحتياطات الأجنبية.

حيث أظهر تقرير الصندوق زيادة في معدلات النمو عام ١٩٩٢ حيث بلغ معدل النمو الاقتصادي في تلك الفترة ١٤% وكما هو موضح في الشكل (٤).

وكان من أسباب ذلك عودة العمالة الأردنية في الخليج بعد أزمة الخليج وانتعاش الاستثمار في المملكة.

وفي عامي ٢٠٠٣ و٢٠٠٤، كان لنمو الصادرات الأثر المباشر في النمو الاقتصادي بسبب قدوم العديد من العراقيين للأردن وقيامهم بالاستثمار داخل الأردن. (صندوق النقد الدولي 2005)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

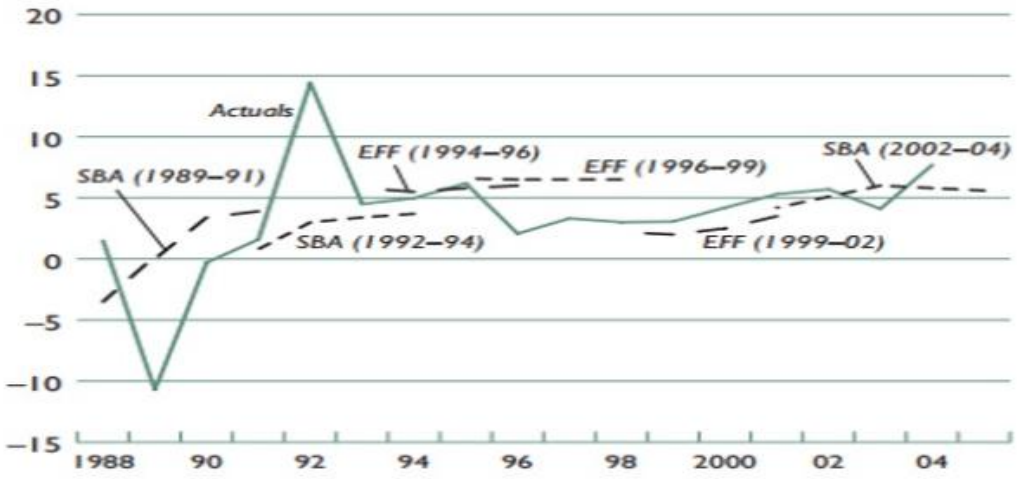

شكل رقم (٤) معدلات النمو الاقتصاد المتوقعة من قبل الصندوق وما تم تحقيقه خلال (١٩٨٩-٢٠٠٤)

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على صندوق النقد الدولي ٢٠٠٥.

٢) برنامج الاستعداد الائتماني للفترة (٢٠١٢-٢٠١٥)، بعد خروج الأردن من برامج صندوق النقد الدولي خلال الفترة (١٩٨٩-٢٠٠٤)، تحسن الاقتصاد الأردني تحسناً ملحوظاً في المؤشرات الاقتصادية حيث نما الناتج المحلي لمتوسط ٧.٩% خلال الفترة (٢٠٠٥-٢٠٠٨)، ويعود ذلك إلى إعادة الثقة بالدينار الأردني وربطه بالدولار الأمريكي في منتصف التسعينات.

إلا أنه بسبب الظروف الإقليمية المحيطة وزيادة أسعار النفط والتقلبات الاقتصادية العالمية، شهد الاقتصاد الأردني صدمات عديدة أدت إلى وضعه أمام تحديات جسام مما أدى إلى تباطؤ النمو الاقتصادي بشكل ملحوظ، وزاد عجز الحساب الجاري خلال ٢٠١١ ليصل إلى ١٢% وزيادة خسائر شركة الكهرباء الأردنية وشركة المياه وعجز الموازنة العامة في زيادة دين القطاع العام ليصل إلى ٧٠.٧% من الناتج المحلي الإجمالي.

من أجل ذلك لجأ الأردن لإجراء برنامج استعداد ائتماني مع صندوق النقد الدولي لمعالجة الاختلالات التي يعاني منها الاقتصاد خلال هذه الفترة، حيث عملت الحكومة من خلال هذا البرنامج على إزالة الدعم عن المشتقات النفطية ورفع تعرفة الكهرباء وغيرها من الإجراءات الإصلاحية الأخرى.

وكان الهدف من هذا البرنامج:

١- توجيه الدعم وتوفير فرص أفضل لفئات المجتمع الفقيرة.

٢- وضع آلية شفافة لأسعار الطاقة.

٣- تحسين مناخ الاستثمار.

ومن خلال ذلك البرنامج أظهرت التقارير إلى أن نتائج النمو الاقتصادي لم تتوافق مع البرنامج خلال الفترة (٢٠١٢-٢٠١٥) حيث كانت نسب معدلات النمو المتحققه بين (٢.٥-٣.٢) مع أن البرنامج وضع نسب معدلات مستهدفة خلال الفترة بين (٣-٤.٥). كما هو موضح في الشكل رقم (٥).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كما أن معدلات التضخم سجلت ارتفاعاً ملحوظاً بين عامي ٢٠١٢ و٢٠١٣ بسبب ارتفاع أسعار المحروقات وهو معاكس لما توقعه الصندوق حيث بلغت (٤.٥٢%-٤.٨٢%)، كما أن البرنامج لم يسهم في تخفيض حجم الدين العام نتيجة للظروف الإقليمية المحيطة، حيث ارتفعت نسبة الدين العام إلى ٩٣.٤% من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠١٥.(صندوق النقد الدولي 2015)

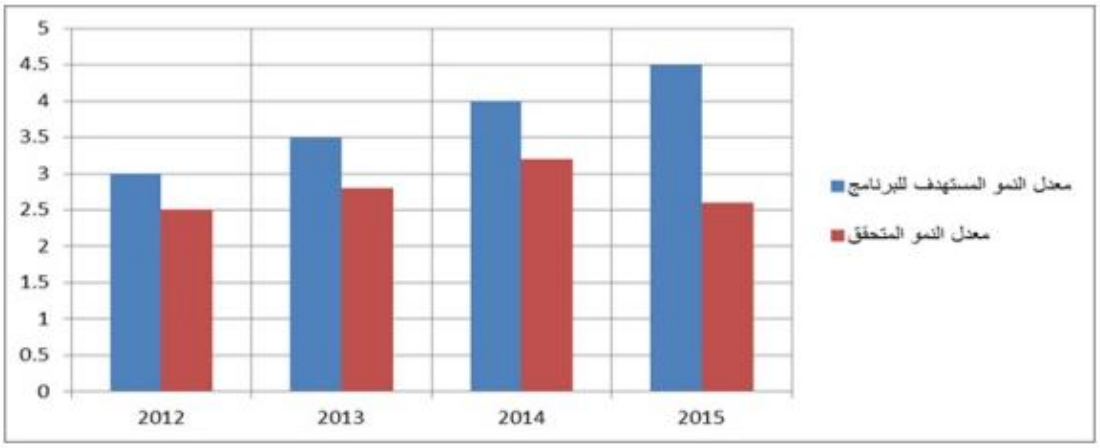

شكل رقم (٥) معدلات النمو الاقتصادي المتوقعة من قبل الصندوق وما تم تحقيقه في الاقتصاد الأردني خلال الفترة (٢٠١٢-٢٠١٥)

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على صندوق النقد الدولي والبنك المركزي الأردني2016.

٣- برنامج التسهيل الائتماني الممتد خلال الفتره (٢٠١٦-٢٠١٩)، ومن خلال هذا البرنامج الذي تم الاتفاق مع صندوق النقد الدولي بخصوصه، فقد تم الاتفاق على:

(برامج صندوق النقد الدولي (الأردن) ٢٠١٦)

أ. التركيز على جانب الإيرادات في تخفيض عجز الموازنة العامة من حيث تخفيض الاعفاءات على الضريبة العامة على المبيعات والجمارك إضافة إلى تعديل قانون ضريبة الدخل وتوسيع القاعده الضريبيه، والاتفاق على تخفيض نسبة الضريبه العامه على المبيعات الى ١٢% بدلا من ١٦%.

ب. تخفيض الدين العام من الناتج المحلي الاجمالي من حوالي ٩٤% في نهاية عام ٢٠١٦ إلى حوالي ٧٧% لعام ٢٠٢١.

ج. ترتيب الانفاق حسب الاولويات وبالخصوص الانفاق الرأسمالي ، والاتفاق على الحد من ارتفاع فاتورة الاجور للقطاع العام.

وقد أكد البرنامج على نية الحكومة القيام بإصلاحات هيكلية عميقة من أجل تعزيز النمو المستدام وزيادة حجم فرص العمل المستحدثة وتعزيز بيئة الأعمال وتقوية الإطار القانوني لحماية المستثمر لجلب المزيد من الاستثمارات ، وانشاء مؤسسات مستقله لمراقبة الاسواق.

وتتضمن أيضاً تلك الاصلاحات الهيكلية بتسهيل الوصول الى التمويل، وزيادة المستفيدين من الخدمات المالية، وكذلك تضمن البرنامج عدداً من الإجراءات لتعزيز التنافسية وزيادة مشاركة المرأة في الاقتصاد.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٤- برنامج التسهيل الائتماني الممتد خلال الفترة (٢٠١٧-٢٠٢١)، يهدف برنامج الصندوق إلى دعم الإصلاح الهيكلي الذي تتبناه الحكومة وبخاصة في مجال تقوية المالية العامة وخلق الوظائف وتخفيض البطالة وزيادة المشاركة الاقتصادية للمرأة في المجتمع، إذ يتوقع البرنامج انخفاض الاستهلاك الحكومي إلى ما نسبته ١٠.٧% من الناتج المحلي الإجمالي لعام ٢٠١٦ وانخفاض الاستهلاك المحلي إلى ٨٣.٨% من الناتج المحلي لنفس السنة، كذلك يتوقع البرنامج انخفاض عجز الحساب الجاري إلى ما نسبته ٦.٢% في العام ٢٠٢١.

ويتوقع البرنامج ارتفاع النمو الاقتصادي بشكل تدريجي ليصل إلى حوالي ٤% سنوياً من العام ٢٠١٩ حتى العام ٢٠٢١ وكذلك ارتفاع حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة لتصل إلى حوالي ٣ مليارات دولار لتفس السنة، إلا أنه من المتوقع أن يبقى الأردن متأثراً بالأزمة السورية وغلق بعض الأسواق المحيطة.

يلاحظ من خلال ما قد سبق ومن خلال البرامج التي وقعت مع صندوق النقد الدولي لم تؤتي أكلها رغم التحسن في بعض الأحيان لبعض المؤشرات الاقتصادية، ويعود ذلك لعدد من الأسباب السياسية منها العوامل السياسية في الدول المحيطة وعوامل ديمقراطية والمتمثلة بازدياد أعداد السكان وحركة نزوح اللاجئين في الدول المجاورة.

كما يلاحظ بأن جميع برامج الصندوق تدعم تحرير القطاعات وتعتمد على تحفيز النمو الاقتصادي من خلال الانفتاح التجاري الذي لم يتم ربطه خلال جميع البرامج التي تم دخولها مع الصندوق مع قدرات القطاع التصديرية للمملكة ودون الالتفات إلى الإصلاحات الهيكلية في المجال التشريعي والإداري، فالإصلاح الهيكلي في المملكة منذ أزمة ميزان المدفوعات في العام ١٩٨٩ غالباً ما كان انتقائياً.

كما أن جميع برامج الصندوق لم تتطرق إلى بعض القطاعات المهمة والمشكلات التي تعاني منها كالقطاع الصناعي والزراعي.

كذلك لم تتضمن برامج الصندوق مراجعة للسياسات التجارية الحالية وسياسات تشجيع الصادرات مع أنه يركز على الاختلالات الهيكلية المتمثلة بارتفاع عجز الحساب الجاري.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الرابع : منهجية الدراسة واختباراتها ونتائجها وتوصياتها

المقدمـــــة :

قام الباحث في هذا الفصل إلى توضيح المنهجية المثلى التي تخدم هذه الدراسة، وبيان أهم الاختبارات الإحصائية التي سيتم اللجوء لها لتخدم متطلبات الدراسة وإبراز نتائجها، وأخيراً توضيح النتائج المتحصل عليها من خلال هذه الاختبارات والاستنتاجات لتستخلص في الأخير مجموعة من التوصيات.

منهجية الدراســة :

أن المنهج الذي تم اتباعه في هذه الدراسة هو المنهج الوصفي والتحليلي الإحصائي من أجل الإحاطة بمختلف الجوانب النظرية والعملية لموضوع الدراسة باستخدام المصادر والمراجع المختلفة كالكتب، والأبحاث العلمية المنشورة في المجلات العلمية المرموقة، والمقالات وغيرها، بالإضافة إلى الأدوات الإحصائية والقياسية من اجل تسهيل إجراء عملية قياس المتغيرات المالية المستخدمة في النموذج هذه الدراسة.

متغيرات الدراسة :

من أجل تقدير "أثر برامج و سياسات صندوق النقد الدولي على النمو الاقتصادي في الأردن"، قامت هذه الدراسة باستخدام نموذج متجه تصحيح الخطأ (VECM) متضمنا متغير واحد مستقل وهو حجم القروض الحكومية، بالإضافة إلى الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة كمتغير تابع والذي يعكس النمو الاقتصادي، بالإضافة إلى متغير وهمي (Dummy variable) ويمثل سنوات تطبيق برامج الصندوق الدولي في الأردن من اجل قياس اثر تطبيقها وانعكاسها على النمو الاقتصادي.

الأساليب الوصفية :

يبين الجدول رقم (٣) الإحصاءات الوصفية للبيانات، ويلاحظ من خلال هذا الجدول أن اعلى قيمة للوسط الحسابي في المتغيرات كانت لمتغير النمو الاقتصادي المتمثل بالناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة Ln(GDP)، يليه متغير القروض الحكومية Ln(loans)، في حين بلغ أعلى انحراف معياري بين المتغيرات في متغير القروض الحكومية Ln(loans)، ومن جانب آخر، سجلت قيمة النمو الاقتصادي المتمثل بالناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة Ln(GDP)، اعلى قيمة في الوسيط بيانات الدراسة.

الجدول (٣) الإحصاءات الوصفية للبيانات

Variables	Mean	Median	Maximum	Minimum	Std. Dev.
Ln(GDP)	8.62	8.52	9.36	7.94	0.44
)Ln(loans	6.31	5.82	8.92	4.53	1.44

المصدر: أعداد الباحث من خلال برنامج EViews.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الأساليب الإحصائية :

بعد الانتهاء من عملية جمع البيانات اللازمة للدراسة من خلال الاعتماد على البيانات الصادرة من وزارة المالية والبنك المركزي الأردني، تم تحليل بيانات السلاسل الزمنية الخاصة في المملكة وفقاً للنموذج القياسي وذلك من خلال اختبارات حديثة في التحليل الاقتصادي والقياسي، تتمثل باختبار جذر الوحدة (Unit Root test) لقياس مدى استقرارية بيانات الدراسة، واختبار التكامل المشترك (Co-integration test)، ومتجه نموذج تصحيح الخطأ (VECM)، واختبار اتجاه العلاقة السببية في الأجل القصير والطويل، واختبار ردة الفعل (IRF)، وتحليل مكونات التباين (Variance decomposition). بالإضافة إلى ذلك قام الباحث بقراءة نتائج هذه الاختبارات وتفسيرها عن طريق اختبار فرضيات الدراسة ومن ثم صياغة النتائج والتوصيات ويمكن توضيحها فيما يلي:

اختبار جذر الوحدة: (Unit Root Test) :

تعد اختبارات استقرارية السلسلة الزمنية (جذر الوحدة) من الاختبارات الهامة والتي ينبغي القيام بها للتأكد، بحيث يكون وسط (Mean) وتباين (Variance) البيانات لا يتغيران عبر الزمن، ومن المعلوم أن طبيعة العديد من السلاسل الزمنية لمعظم المتغيرات التي تكون غير ساكنة. وعليه؛ فلابدَّ من إجراء اختبارات لاستقرارية هذه السلاسل بالإضافة إلى تحديد درجة استقرارها، وهنالك العديد من اختبارات الاستقرارية أهمها:

اختبار ديكي – فولر البسيط والموسع (Dickey-Fuller) و(Augmented Dickey-Fuller)

يفترض هذا الاختبار بوجود متغير عشوائي Xt، ومن ثم يتم حساب الانحدار على الشكل التالي (Dickey and Fuller, 1979):

$$X_t = \rho X_{t-1} + \sum_{i=1}^{\rho} a_i \, (X_{t-i} - X_{t-i-1}) + \varepsilon_t$$

إذ يعمل اختبار ديكي فولر (DF) على اختبار قيمة (ρ) إذ إن فرضيات هذا الاختبار هي:

$H_0 : \rho = 1$

$H_1 : \rho < 1$

فبالتالي إذا كانت قيمة (ρ) تساوي واحد، فأننا نقبل فرضية العدم القائلة بوجود عدم استقرار في السلاسل الزمنية للمتغيرات، ونرفض الفرضية البديلة بوجود استقرار في السلاسل الزمنية للمتغيرات، إما إذا كانت قيمة (ρ) اقل من واحد فتقبل الفرضية البديلة القائلة بوجود استقرار في السلاسل الزمنية للمتغيرات، وترفض فرضية العدم بوجود عدم استقرار في السلاسل الزمنية، ومن ثم يتم حساب القيمة الإحصائية للاختبار (t) ويتم مقارنتها مع القيمة الجدولية التي قدمها ديكي – فولر (Dickey-Fuller).

لقد تم تطوير هذا الاختبار فيما بعد من خلال إمكانية إضافة عامل الاتجاه (Trend) وأن يأخذ أكثر من فترة تباطؤ (Lags) وسمي هذا الاختبار باسم (Augmented Dickey-Fuller)، ومن الفرائض الرئيسي لهذا الاختبار هو وجود متغير عشوائي Xt

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ومن ثم يتم حساب قيمة الانحدار على الشكل الآتي (Dickey D. and Fuller W.(1979):

$$\Delta X_t = \varphi X_{t-1} + \sum_{i=1}^{\rho} a_i \, (X_{t-i} - X_{t-i-1}) + \varepsilon_t$$

حيث إن: $\varphi = \rho - 1$، ويقوم اختبار ديكي فولر (ADF) على اختبار قيمة (φ) إذ إن فرضيات هذا الاختبار هي:

$H_0 : \varphi = 0$

$H_1 : \varphi < 0$

وبالتالي، إذا كانت قيمة (φ) تساوي صفراً فإننا سوف نقبل فرضية العدم القائلة بوجود استقرار في السلاسل الزمنية للمتغيرات وترفض الفرضية البديلة بعدم وجود استقرار في السلاسل الزمنية للمتغيرات، في حين إذا كانت قيمة (φ) أقل من صفر فنقبل الفرضية البديلة القائلة بوجود استقرار في السلاسل الزمنية للمتغيرات ونرفض فرضية العدم بوجود عدم استقرار في السلاسل الزمنية، ولكي تصبح هذه المتغيرات مستقرة لابد من تحويل هذه المتغيرات من خلال أخذ الفرق الأول للمتغيرات (first difference)، ثم القيام بإجراء اختبار جذر الوحدة مره أخرى. فإذا بقية المتغيرات غير مستقرة فلابد من أخذ الفرق الثاني للمتغيرات (Tow difference)، ويتم التعامل مع هذا الإجراء إلى حين تصبح المتغيرات مستقرة.

وبالتالي إذا كانت المتغيرات مستقرة عند المستوى (Level) وستكون في هذه الحالة متكاملة من الدرجة I(0)، أما إذا كانت المتغيرات مستقرة عند الفرق الأول (first difference) وستكون في هذه الحالة متكاملة من الدرجة I(1)، في حين إذا كانت المتغيرات مستقرة عند الفرق الثاني (Tow difference) وستكون في هذه الحالة متكاملة من الدرجة I(2).

في حين يمكن استخدام هذا الاختبار في ثلاثة نماذج، أولها احتواء تقدير هذا الاختبار ثابت (Intercept) واتجاه (Trend)، والثاني احتواء تقدير هذا الاختبار الثابت (Intercept) فقط، أما الثالث؛ فهو احتواء تقدير هذا الاختبار على اتجاه (Trend) فقط (نقار والعواد، ٢٠١٢).

اختبار فيليبس بيرون (Phillips and Perron) :

يعمل هذا الاختبار على إدخال تصحيح للارتباط الذاتي (Autocorrelation) من خلال طريقة غير معلمية، وما يميز هذا الاختبار انه يأخذ في الاعتبار التغيرات الهيكلية التي تحدث في السلاسل الزمنية، فالاختلاف بينه وبين اختبار اختبار ديكي – فولر البسيط والموسع (Dickey-Fuller) و(Augmented Dickey-Fuller) في انه يحتوى على قيم متباطئـــة للفروق، والذي يأخذ في عين الاعتبار الفروق الأولى للسلاسل الزمنية من خلال طريقـــة التصحيح غير المعاملي (Correlated Non Parametric) ويسمح ذلك بوجود متوسط يساوي صفر واتجاه خطى للزمن أي أنه لا يستند إلى توزيع معامل لحد الخطأ فقط (Phillips and Perron , 1988).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

نتائج اختبارات استقرار السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة:

لغايات اختبار استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة فقد تم استخدام كل من اختبار ديكي فولر المعدل وفيلبس بيرون وذلك من أجل التأكد من استقرارية وسكون السلاسل الزمنية حيث أن نتائج عدم استقرارية وسكون السلاسل الزمنية يؤدي إلى نتائج انحدار زائفة، وبالتالي تم العمل على إجراء الاختبارين وذلك من خلال القيمة الاحتمالية المستخدمة في هذا الاختبار، إذ تعدّ المتغيرات مستقرة اذا كانت القيمة الاحتمالية أقل من ٥%، ومن ثم فإن المتغيرات إما أن تكون مستقرة عند المستوى (أي متكاملة من الدرجة I(0))، أو مستقرة عند الفرق الأول (first difference) (أي متكاملة من الدرجة I(1))، أو مستقرة عند الفرق الثاني (Two difference) (أي متكاملة من الدرجة الثانية I(2)). ويبين الجدول رقم (٤) نتائج اختباري ديكي فولر المعدل (ADF) وفيلبس بيرون (PP) للقيم الاحتمالية لمتغيرات الدراسة.

الجدول (٤) نتائج اختباري ديكي فولر المعدل (ADF) وفيلبس بيرون (PP)

المتغيرات	الاختبار	المستوى		الفرق الأول		النتائج
		الحد الثابت	الحد والاتجاه الثابت	الحد الثابت	الحد والاتجاه الثابت	
LnGDP	ADF Statistic	0.98	0.38	0.00	0.00	I(1)
	PP Statistic	٠.٩٥	٠.٨٥	٠.٠٠	٠.٠٠	I(1)
LnLOANS	ADF Statistic	٠.٩٠	٠.٥٣	٠.٠٠	٠.٠٠	I(1)
	PP Statistic	٠.٩٤	٠.٥١	٠.٠٠	٠.٠٠	I(1)

المصدر: أعداد الباحث من خلال برنامج EViews.

يلاحظ من خلال الجدول السابق الذي يبين نتائج اختباري ديكي فولر المعدل (ADF) وفيلبس بيرون (PP) أن متغيرات الدراسة كافة غير مستقرة بمستوياتها عند الحد الثابت والاتجاه فإنه سوف يتم قبول فرضية العدم القائلة بعدم استقرار المتغيرات بمستوياتها عند الحد الثابت والاتجاه، وعند أخذ الفرق الأول لمتغيرات الدراسة كافة يلاحظ أنها أصبحت مستقرة من الدرجة الأولى I(1) مع الحد الثابت والاتجاه عند مستوى معنوية أقل من ٥%، مما يعني ذلك رفض فرضية العدم التي تنص على عدم استقراريه المتغيرات الفرق الأول، وسيتم القبول الفرضية البديلة التي تنص على استقراريه المتغيرات عند الفرق الأول عند احتمالية تساوي ٥% وبالتالي فأن البيانات أصبحت جاهزة للتحليل.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الاختبارات التشخيصية (Diagnostic tests):

يتم إجراء الاختبارات التشخيصية (Diagnostic tests) **من أجل التأكد من جودة النموذج المستخدم للتحليل وخلوه من المشاكل القياسية، ويبين الجدول رقم (٥) نتائج هذه الاختبارات وفقاً لاختبار** Lagrange multipliers statistics (LM).

الجدول (٥) نتائج الاختبارات التشخصية (Diagnostic tests)

Lagrange multipliers statistics					
Serial Correlation Test		Normality test		Heteroskedasticity Test	
Prob.	F-statistic	Prob.	Jarque-bera	Prob.	F-statistic
0.968	**٢.٩١**	0.44	1.63	0.46	**٠.٧٩**

يتبين من الجدول أن القيمة الاحتمالية لاختبار التوزيع الطبيعي للبواقي Normality of Residuals test **بغلت حوالي (٠.٤٤) إذ تشير إلى عدم معنوية الاختبار، مما يعني قبول فرضية العدم التي تنص على أن بواقي النموذج موزعة توزيعاً طبيعياً. أما فيما يتعلق باختبار عدم تجانس الخطأ العشوائي**Heteroskedasticity Test**، فقد بلغت القيمة الاحتمالية للاختبار حوالي (٠.٤٦) وهي غير معنوية، مما يشير ذلك إلى قبول الفرضية القابله بتجانس تباين الخطأ العشوائي.**

أما فيما يتعلق باختبار الارتباط التسلسلي Serial Correlation Test **بين الأخطاء العشوائية، فتبين نتائج التقدير أن القيمة الاحتمالية للاختبار بلغت حوالي (٠.٩٦)، وهي غير معنوية، ويشير ذلك إلى عدم وجود ارتباط تسلسلي بين الأخطاء، وبالتالي فأنه سيتم قبول فرضية العدم ورفض الفرضية البديلة القائلة بوجود مشكلة ارتباط تسلسلي بين الأخطاء العشوائية.**

اختبار عدد فترات التباطؤ الزمني (selection the Lag-Length)

يهدف هذا الاختبار إلى العدد الأمثل لفترات التباطؤ الزمني، فهنالك العديد من المعايير التي تم اعتمادها ومن ابرز هذه المعايير هو معيار اكايك (AIC) (Akaike Information Griterion) **ويشير هذا المعيار إلى أن القيمة الصغرى هي أفضل قيمة عند اختبار النماذج للبدائل غير المستقرة، ويخضع هذا المعيار إلى توزيع كاي تربيع** X2**، وتكون صيغة هذا المعيار من خلال المعادلة الآتية:**

$$A/C(q) = NL_0q(SSE/N) + 2q$$

حيث تشير (n) **إلى عدد المشاهدات، و**(SSE) **إلى مجموع مربعات البواقي، بينما** (q) **تشير إلى عدد المعلمات (علاوي وراهي، ٢٠١٣)،**

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

نتائج اختبار عدد فترات التباطؤ الزمني لمتغيرات الدراسة:

يشير الجدول رقم (٦) إلى نتائج اختيار عدد فترات التباطؤ الزمني المثلى (VAR Lag Order Selection Criteria**)، وقد أظهرت نتائج هذا الاختبار إلى أن اقل قيمة لذلك المعيار هي عند فترة تباطؤ زمني تساوي (١).**

الجدول (٦) نتائج اختيار عدد فترات التباطؤ الزمني

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-47.16	NA	0.06	2.89	2.98	2.92
1	47.31	172.29*	0.00*	-2.43*	-2.16*	-2.33*
2	49.81	4.26	0.00	-2.34	-1.89	-2.18
3	51.44	2.58	0.00	-2.20	-1.57	-1.98

المصدر: أعداد الباحث من خلال برنامج EViews**.**

اختبار التكامل المشترك (Cointegration Test) **:**

يعتبر اختبار جوهانسون (Johansen) **للتكامل المشترك الذي تم تطويره في عام ١٩٩١ مهماً من أجل الكشف عمّا كان هناك تكامل مشترك فريد؛ أي أن التكامل المشترك يتحقق فقط في حالة انحدار المتغير التابع على المتغيرات المستقلة، ولهذه الميزة أهمية كبيرة في نظرية التكامل المشترك، إذ إن ذلك يشير إلى أنه في حالة عدم وجود تكامل مشترك فريد بين المتغيرات، فإن العلاقة التوازنية بين تلك المتغيرات ستبقى في خانة الجدل والشك والتساؤل (العبدلي، ٢٠٠٥)، ومن أجل تحديد عدد متجهات التكامل المشترك بين المتغيرات، فقد اقترح جوهانسون في عام ١٩٨٨ إجراء اختبارين إحصائيين لذلك، هما (العربيد وكنيفاتي، ٢٠١٤):**

اختبار الأثر (Trace Test) **:**

إن هذا الاختبار يبدأ بإجراء الفحص على فرضية العدم القائلة إن عدد متجهات يساوي صفراً، مقابل الفرضية البديلة القائلة إنها أكبر من أو تساوي واحداً صحيحاً. ويمكن إيجاد قيم هذا الاختبار من خلال المعادلة التالية:

$$\lambda_{trace} = -T + \sum_{i=r+1}^{n} ln\,(1 - \lambda_i)$$

حيث تشير (T) **إلى حجم العينة و**(λ) **إلى أكبر عدد ممكن من العلاقات.**

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

اختبار الإمكانية العظمى (Maximal Eigenvalue test) **:**

إن هذا الاختبار يبدأ بإجراء الفحص على فرضية العدم القائلة إن عدد متجهات يساوي صفراً، مقابل الفرضية البديلة القائلة إنها تساوي واحدا صحيحا، ويمكن إيجاد قيمة هذا الاختبار من خلال المعادلة الآتية:

$$\lambda_{Max} = -\mathbf{T} + (\mathbf{1} - \lambda_{r+1})$$

ومن الجدير بالذكر أنه يتم رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل في الاختبارين إذا كانت قيمة الاختبار المحسوبة أصغر من القيمة الحرجة لها عند مستوى (٥%) في أغلب الأحيان.

نتائج اختبار جوهانسون (Johansen) **للتكامل المشترك لمتغيرات الدراسة :**

لقد أظهرت نتائج استقرارية السلسلة الزمنية (جذر الوحدة) إلى أن متغيرات النموذج مستقرة عند الفرق الأول الحد الثابت والاتجاه عند احتمالية اقل من (٥%)، أي أنها متكاملة من الدرجة (1)ا، وهذا يدل إلى أن هنالك إمكانية لوجود تكامل مشترك بين تلك المتغيرات ينتج عنه علاقة طويلة الأجل. ومن اجل الكشف عن وجود هذا التكامل تم استخدام اختبار (Johansen) **للتكامل المشترك، ويوضح الجدول رقم (٧) نتائج اختبار الجذر الكامن** (λmax) Maximum Eigenvalues Test **واختبار الأثر** (λtrace) Trace Test **لبيان وجود علاقات طويلة الأجل، حيث يتم اختبار فرضية العدم والتي تنص على عدم وجود متجه تكاملي بين تلك المتغيرات، ولتحديد المتجهات التي تمثل علاقة تكامل مشترك، يجب أن تكون ذات دلالة إحصائية معنوية عند احتمالية اقل من (٥%).**

الجدول (٧) نتائج اختبار التكامل المشترك لمتغيرات الدراسة

Hypothesized	Trace Test		Max-Eigen Test	
	Trace Statistic	Critical Value 5%	Max-Eigen Statistic	Critical Value 5%
* None	20.26	22.78	15.89	19.57
At most 1	9.16	3.20	9.16	3.20

*** رفض فرضية عدم التكامل عند مستوى معنوية ٥%.**

المصدر: أعداد الباحث من خلال برنامج EViews..

تشير نتائج اختبار (Johansen) **للتكامل المشترك لمتغيرات في النموذج، إلى وجود متجه تكاملي واحد على الأقل بين تلك المتغيرات، إذ تم رفض فرضية العدم القائلة بعدم وجود تكامل مشترك عند مستوى معنوية ٥%، مما يعني ذلك وجود علاقة طويلة الأجل في النموذج، وبالتالي سيتم بيان العلاقة السببية في الأجل القصير والطويل باستخدام نموذج متجه تصحيح الخطأ** (VECM).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تقدير نموذج متجه تصحيح الخطأ (VECM) :

يعتمد تقدير نموذج متجه تصحيح الخطأ بشكل كبير على اختبار جوهانسون(Johansen) من خلال إضافة مقدار الخطأ في التوازن إلى معادلات النموذج أو ما يسمى حدّ تصحيح الخطأ (term error Correction) بهدف تجنب توصيف النموذج (الهيتي وآخرون، ٢٠١٠)، ومن ثم يتم استخدام هذا التقدير باعتباره وسيلة لتعديل سلوك المتغيرات كافة في المدى القصير، مع سلوك هذه المتغيرات في المدى الطويل، إذ يتم حساب قيم الأخطاء (e) بين القيم المقدرة والقيم الفعلية للمتغير التابع في نموذج التكامل الواحد، وبالتالي يتم إعادة تقدير النموذج من خلال إضافة الفرق الأول باعتباره متغير مستقلاً جديدا كما هو مبين في المعادلة (المجالي والدروبي، ٢٠١١) . $\Delta Z_t = \alpha + \Sigma\beta\Delta Z_{t-1} + \lambda u_{t-1} + e_t$

نتائج تقدير نموذج متجه تصحيح الخطأ (VECM) لمتغيرات الدراسة :

أشارت نتائج اختبار جوهانسون للتكامل المشترك إلى وجود علاقة طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة، وعليه فسوف يتم تحديد هذه العلاقة من خلال نموذج متجه تصحيح الخطأ (VECM)، ويساهم هذا في تحديد العلاقة السببية في الأجلين القصير والطويل، إذ إن العلاقة السببية في الأجل الطويل يتم إيجادها من خلال اختبار معنوية اختبارt-statistic الذي يشير إلى قيمة التباطؤ لفترة واحدة لحد تصحيح الخطأ Error Correction Terms (ECT) للعلاقة في الأجل الطويل، إذ تكون معنوية إذا كانت القيمة الإحصائية المحسوبة لاختبار t-statistic أكبر من القيمة الإحصائية المجدولة لاختبارt-statistic. في حين يتم تحديد العلاقة السببية في الأجل القصير من خلال معنوية اختبار t-statistic للمتغيرات التفسيرية في الفرق الأول لغايات توضيح العلاقة في الأجل القصير، بحيث تكون معنوية إذا كانت القيمة الإحصائية المحسوبة لاختبار t-statistic أكبر من القيمة الإحصائية المجدولة لاختبارt-statistic، ومن ثم سيتم رفض فرضية العدم التي تنص على عدم وجود علاقة سببية في المدى القصير، ويعتمد نموذج متجه تصحيح الخطأ (VECM) على تقدير المعادلتين الآتيتين:

$$\Delta \boldsymbol{ln(GDP)_t} = \boldsymbol{\alpha_0} + \sum_{\boldsymbol{j=1}}^{\boldsymbol{n}} \boldsymbol{\alpha_j}\, \Delta \boldsymbol{ln(GDP)_{t-i}} + \sum_{\boldsymbol{i=0}}^{\boldsymbol{m}} \boldsymbol{\alpha_i}\, \Delta \boldsymbol{X_{t-1}} + \boldsymbol{\psi_1 ECT_1} + \boldsymbol{U_t}$$

$$\Delta \boldsymbol{X_t} = \boldsymbol{B_0} + \sum_{\boldsymbol{i=1}}^{\boldsymbol{m}} \boldsymbol{B_i}\, \Delta \boldsymbol{X_{t-i}} + \sum_{\boldsymbol{j=0}}^{\boldsymbol{n}} \boldsymbol{\theta_j}\, \Delta \boldsymbol{ln(GDP)_{t-j}} + \boldsymbol{\psi_2 ECT_2} + \boldsymbol{V_t}$$

حيث يمثل:

$\Delta\, ln(GDP)_t$ **:تغيّر اللوغاريتم الطبيعي للناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة.**

ΔX_t **:تغير اللوغاريتم الطبيعي للمتغيرات التفسيرية في النموذج المستخدم وهي القروض الحكومية (*loans*).**

ECT_2 **و** ECT_1 **: تمثل حدّ تصحيح الخطأ ويمثل سرعة تعديل الاختلالات في الأجل القصير إلى التوازن في الأجل طويل، فإذا كانت معنوية فإن ذلك يشير إلى وجود علاقة سببية في الأجل الطويل.**

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويشير الجدول رقم (٨) إلى نتائج تقدير نموذج متجه تصحيح الخطأ (VECM) وذلك بالاعتماد على فترة تباطؤ زمني تساوي (١). ومن الجدير بالذكر بأنه تم إضافة متغير وهمي (Dummy variable) ويمثل سنوات تطبيق برامج الصندوق الدولي في المملكة من أجل قياس اثر تطبيقها وانعكاسها على النمو الاقتصادي والمتمثل بالناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة.

الجدول (٨) نتائج تقدير نموذج متجه تصحيح الخطأ (VECM) لمتغيرات الدراسة

Vector Error Correction Estimates Sample (adjusted): 1982 2016 Included observations: 35 after adjustments Standard errors in ( ) & t-statistics in [ ]			
Cointegrating Eq:	CointEq1		
LN_GDP(-1)	1.00		
LN_LOANS(-1)	0.31		
	(0.03)		
	[12.10]**		
DUMMY(-1)	0.03		
	(0.07)		
	[0.45]		
C	6.63		
Error Correction:	D(LN_GDP)	D(LN_LOANS)	D(DUMMY)
CointEq1	-0.04	1.70	-0.49
	(0.04)	(0.44)	(0.34)
	[-1.07]	[3.85]	[-1.44]

المصدر: أعداد الباحث من خلال برنامج EViews..

**. تشير إلى أن المعامل معنوي عند مستوي دلالة ٥%.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أظهرت نتائج الاختبار إلى أن معاملات المتغير التفسيري للنموذج وهو القروض الحكومية من صندوق النقد الدولي Ln(loans) معنوية في الأجل الطويل عند مستوى معنوية ٥%؛ لأن القيمة الإحصائية المحسوبة لاختبار t-statistic أكبر من القيمة الجدولية، مما يشير ذلك على وجود علاقة سببية تنطلق من المتغير التفسيري القروض الحكومية Ln(loans) إلى متغير النمو الاقتصادي والمتثمل بالناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة في الأجل الطويل، إذ تبين النتائج أن أثر القروض الحكومية إيجابي على النمو الاقتصادي Ln(GDP)، في حين يلاحظ أن أثر المتغير الوهمي (Dummy variable) ويمثل سنوات تطبيق برامج الصندوق الدولي على النمو الاقتصادي إيجابي إلا إنه غير معنوي، ويمكن كتابة المتجه التكاملي في شكل معادلة تبين العلاقة التوازنية طويلة الأجل بين المتغيرات في النموذج:

$$Ln(GDP) = ٦.٦٣\ Ln(loans)\ 0.31 + +\ 0.\ Dummy\ 3$$

(12.10)* (0.45)*

*. تشير إلى قيم t-statistics.

يلاحظ من خلال النموذج أن مرونة متغير القروض الحكومية Ln(loans) بلغت حوالي (٠.٣١) وهي موجبة الإشارة وذات دلالة إحصائية، وهذا يشير إلى انه عند زيادة حجم القروض الحكومية (١%) سيؤدي ذلك إلى ارتفاع في النمو الاقتصادي بـمقدار (٠.٣١)، إذ ان أغلبية هذه القروض الحكومية تكون موجه إلى المشاريع والبنى التحتية.

أما فيما يتعلق في العلاقة بين متغيرات الدراسة في الأجل القصير، فتشير نتائج معامل حدّ تصحيح الخطأ (Error Correction Term) للمتغيرLn(GDP)إلى أنه يساوي (٠.٠٤٩) وهي سالبة الإشارة، بالإضافة إلى أنه غير معنوي لأن القيمة الإحصائية المحسوبة لاختبار t-statistic أقل من القيمة الجدولية. ومن الجدير بالذكر أن ٠.٠٥٠% من نسبة الاختلال في التوازن يتم معالجتها في الفترة اللاحقة بعد حدوث أي صدمة تصيب المتغيرات المستقلة وتؤدي إلى التأثير على المتغير التابع.

تحليل مكونات التباين (Variance Decomposition)

يستخدم تحليل مكونات التباين بهدف معرفة مقدار التباين في التنبؤ لكل متغير ويعود إلى خطأ التنبؤ في المتغير نفسه، بالإضافة إلى مقدار العائد إلى خطأ التنبؤ في المتغيرات التفسيرية الأخرى، إذ يعد تحليل مكونات التباين من أهم الأساليب التي تساهم في بيان الحركة السلوكية للنموذج، إذ إن تباين خطأ التنبؤ لأي متغير، قد يعزى إلى الصدمات غير المتنبئ بها لكل متغير من متغيرات النموذج خلال فترة التنبؤ.

ويتم حساب مكونات التباين خطأ التنبؤ من خلال التغيرات المفاجئة (Shock) التي يتعرض لها المتغير (Yt) من خلال المعادلة التالية (الجنابي، ٢٠١٢):

$$\sum_{k=0,1,\ldots,s}^{s} A_{ij}^{\ 2}, k,$$

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يلاحظ من نتائج الاختبار المبينة في الجدول رقم (٩) إلى أن هنالك تأثير ليس كبير لمتغير القروض الحكومية إذ بلغ تأثيره في الفترة الثانية حوالي (٠.٠٢%) ثم أخذ بالتزايد مع مرور الزمن بما نسبته (١.٢٢%) في الفترة العاشرة، في حين أن النمو الاقتصادي المتمثل بالناتج المحلي الإجمالي يفسر نسبة (١٠٠%) من نفسه في الفترة الأولى، ثم تبدا هذه القوة بالتناقص حتى تصل إلى (٩٧.٠٥%) في الفترة العاشرة. أما نسبة المتغير الوهمي (Dummy variable) ويمثل سنوات تطبيق برامج الصندوق الدولي من النمو الاقتصادي فنلاحظ أن تغيراته تفسر من تنبؤ الخطأ في النمو الاقتصادي في الفترة الثانية بلغت ما نسبته (٠.٤١%)، وتزداد هذه النسبة لتصل قيمته في الفترة العاشرة لتصبح (1.73%).

الجدول (٩) نتائج تحليل مكونات التباين

Variance Decomposition of LN_GDP:				
Period	S.E.	LN_GDP	LN_LOANS	DUMMY
1	0.04	100.00	0.00	0.00
2	0.06	99.56	0.01	0.41
3	0.08	99.30	0.08	0.60
4	0.10	99.04	0.17	0.78
5	0.12	98.77	0.29	0.93
6	0.13	98.47	0.43	1.09
7	0.14	98.15	0.59	1.24
8	0.16	97.81	0.78	1.40
9	0.17	97.44	0.99	1.56
10	0.18	97.05	1.21	1.72

المصدر: أعداد الباحث من خلال برنامج EViews.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الاستنتاجات

١) اتسمت متغيرات الدراسة جميعها بانها غير مستقرة عند المستوى في حين أصبحت تلك المتغيرات مستقرة عند الفرق الأول (1) I في حين أشارت نتائج اختبار التكامل المشترك إلى أن هناك اتجاه واحد للتكامل على الأقل في الأجل الطويل بين المتغيرات.

٢) أظهرت نتائج اختبار نموذج متجه تصحيح الخطأ (VECM) وجود علاقة طرديه بين متغير القروض الحكومية والنمو الاقتصادي في حين يلاحظ أن أثر المتغير الوهمي والذي يمثل سنوات تطبيق برامج صندوق النقد الدولي على النمو الاقتصادي إيجابي إلا إنه غير معنوي.

٣) لم يكن هناك أثر لسياسات صندوق النقد الدولي على النمو الاقتصادي وذلك بان هذه القروض كانت تهدف بالتصحيح المالي وليس لإنفاقها على المشاريع والبنى التحتية.

٤) لم يتم الالتزام بالاطار الزمني المتفق عليه بين الحكومة وصندوق النقد الدولي مما ترك أثرا سلبيا على أداء الاقتصاد الأردني.

٥) لم تتضمن برامج صندوق النقد الدولي حلولا استراتيجية طويلة نظراً لجمود بعض بنود الإنفاق الحكومي مثل الرواتب والأجور بل ركزت على التقليل من حجم الزيادات في هذه البنود ما أدى إلى استمرار المشكلات الهيكلية في بنود الإنفاق الحكومي حتى تاريخه.

التوصيات

١) إعادة النظر باستمرار تطبيق برامج صندوق النقد الدولي للمرحلة المقبلة والعمل على إيجاد خطط وبدائل أخرى.

٢) الاستفادة من تجارب الدول الأخرى في عملية الإصلاح الاقتصادي الناجمة بعد خروجه من برامج الصندوق.

٣) تحديد حجم الإصلاح المطلوب وزخمه بدقة وبخاصة في مجالي المالية العامة والقطاع الخارجي المحدد في خطط الإصلاح الوطني بدقة.

٤) تحديد أولويات الإصلاح التشريعي للقوانين الاقتصادية والانطلاق فيها نحو وضع أهداف على المستوى القطاعي والجزئي قابلة للقياس لزيادة الشفافية والمسؤولية.

٥) عدم اعتبار برامج صندوق النقد الدولي بديلا عن الخطط الاقتصادية الوطنية التي تهدف الى زيادة النمو الاقتصادي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قائمة المراجع

أولاً- المراجع العربية:

البان، هدى (٢٠٠١)، برنامج صندوق النقد الدولي للإصلاح والتكييف الهيكلي بين مفاهيمه ونتائجه الواقعية دراسة عن نماذج كل من الأردن ومصر واليمن. مجلة جامعة عدن للعلوم الاجتماعية والإنسانية، ٤(٧).

البيلاوي، حازم (١٩٩٥)، النظام الاقتصادي الدولي المعاصر مع نهاية الحرب العالمية الثانية، عالم المعرفة.

البيلاوي، حازم (١٩٩٣)، النظرية النقدية – مقدمة إلى نظرية الاقتصاد التجميعي، دار الفكر العربي.

بن قدورة، أشواق (٢٠١٣)، تطور النظام المالي والنمو الاقتصادي، عمان، الأردن: دار الراية للنشر والتوزيع.

Twdrow، michel (٢٠٠٦)، التنمية الاقتصادية، ترجمة محمود حسن حسني ومحمود حامد محمود، الرياض: دار المريخ.

الجنابي، نبيل (٢٠١٢)، نماذج السياسات النقدية والمالية: مع تطبيق معادلة (St.Louis) على الاقتصاد العراقي للمدة (٢٠١١-٢٠٠٣). مجلة الغري للعلوم الاقتصادية، جامعة الكوفة، ٨(٢٢).

Jeronelam، Frances (١٩٩١)، الاقتصاد الدولي، (ط١)، ترجمة د. محمد عزيز ود. محمود سعيد الفاخري، بنغازي: منشورات جامعة قاريونس.

خليفة، محمد ناجي حسن (٢٠٠١)، النمو الاقتصادي النظري والمفهوم، القاهرة: دار القاهرة للنشر.

رضوان، حمدي (١٩٩٩)، محاضرات في التجارة الدولية، القاهرة: مكتبة التجارة والتعاون.

رضوان، حمدي (٢٠٠٦)، ميزان المدفوعات والتوازن الاقتصادي الكلي، القاهرة: مكتبة التجارة والتعاون.

الزكي، كريمة محمد (٢٠٠٤)، آثار سياسة صندوق النقد الدولي من توزيع الدخل القومي، الإسكندرية: منشأة العارف.

طالب، عبدالله (٢٠٠٤)، تطورات سياسة صندوق النقد الدولي والبنك الدولي تجاه البلدان النامية. مجلة جامعة عدن للعلوم الاجتماعية والإنسانية، ٧(١٣).

عبد الحميد، عبد المطلب (٢٠٠٢)، النظام العالمي الجديد وآفاقه المستقبلية بعد أحداث ١١ سبتمبر، الإسكندرية، مصر: الدار الجامعية.

عبد الرحيم، محمد إبراهيم (٢٠٠٨)، منظمات اقتصادية دولية في زمن العولمة، مؤسسة شباب جامعة الإسكندرية.

عبد القادر، عبد القادر (٢٠٠٣)، اتجاهات حديثة في التنمية، جامعة الإسكندرية.

عبد المهدي، عادل (٢٠٠٣)، التضخم العالمي والتخلف الاقتصادي، بيروت: معهد الإنماء العربي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

العبدلي، عايد (٢٠٠٥)، تقدير أثر الصادرات على النمو الاقتصادي في الدول الإسلامية: دراسة تحليلية قياسية. مجلة مركز صالح عبد الله كامل للاقتصاد الإسلامي، جامعة الأزهر، السنة التاسعة، العدد ٢٧.

عجمية، محمد عبدالعزيز وناصق، إيمان عطية (٢٠٠٠)، التنمية الاقتصادية ودراسة نظرية وتطبيقية، الناشر قسم الاقتصاد، الإسكندرية.

العربيد، عدنان وكنيفاتي، ربا (٢٠١٤)، المحددات الرئيسة للادخار القومي في سورية دراسة قياسية للفترة ١٩٨٠-٢٠١٢. مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، ٣٦(٢).

علاوي، كامل وزاهي، محمد (٢٠١٣)، تحليل وقياس العلاقة بين التوسع المالي والمتغيرات الاقتصاديةفي العراق للمدة ١٩٧٤-٢٠١٠. مجلة الغري للعلوم الاقتصادية، جامعة الكوفة، ٩(٢٩).

علي، هيثم (٢٠٠٨)، التحويل الدولي، عمان: دار زهران للنشر.

عيسى، محمد وإبراهيم، موسى (١٩٩٨)، العلاقات الاقتصادية، دار المنهل.

قاوردي، عبد العزيزي (٢٠٠٣)، صندوق النقد الدولي الآليات والسياسات، دار همونة للنشر.

حلمي، حليمه امين (١٩٨٨)،دور صندوق النقد الدولي في الدول الناميه مع الاشاره الى التجربه المصريه، رسالة ماجستير ، جامعة القاهره.

كبداني، سيدي أحمد (٢٠١٣)، أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل، لأطروحة دكتوراه، جامعة أبي بكر.

Krowtther، F.J. (٢٠٠٢)، الموجز في اقتصاديات النقود، ترجمة مصطفى كمال فايد، القاهرة: دار الفكر العربي.

المجالي، إياد والدروبي، رانيا (٢٠١١)، أثر المتغيرات الاقتصادية في حجم الاستثمار الأجنبي في بورصة عمان للأوراق المالية خلال الفترة (١٩٩٤-٢٠٠٩): دراسة تحليلية. مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، ٢٧(٤).

مركز الدراسات الاستراتيجية (٢٠١٦)، برامج صندوق النقد الدولي الأردن: ١٩٨٩-٢٠١٦ النتائج والدروس المستفادة.

ميلود، وعيل (٢٠١٤)، المحددات الحديثة للنمو الاقتصادي في الدول العربية وسبل تفعيلها، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، جامعة الجزائر.

النقاش، غازي عبد الرزاق (٢٠٠٦)، التمويل الدولي والعمليات المصرفية الدولية، (ط٢)، الأردن: دار وائل للنشر والتوزيع.

الهيتي، أحمد وخلف، فاطمة وحمود، نوال (٢٠١٠)، العلاقة السببية بين الإنفاق الحكومي والعوامل المحددة للنوعين: الأردن، حالة دراسة ١٩٧٠-٢٠٠٧. مجلة جامعة الأنبار لعلوم الإدارة والاقتصاد، ٣(٥).

يوسف، نجلاء (٢٠٠٣)، علاقة صندوق النقد الدولي مع السودان، جامعة الخرطوم.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يونس، مفيد ذنون وأحمد، عدنان دهام (٢٠١٠)، أثر الفساد في النمو الاقتصادي في ظل تباين مؤسسة الحكم. علم الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل.

صندوق النقد الدولي (٢٠٠٥) ، تقييم برامج صندوق النقد الدولي في الأردن للأعوام (١٩٨٩ -٢٠٠٤) ، مكتب التقييم المستقل ، صندوق النقد الدولي ،واشنطن ، الولايات الماحده الامريكيه .

صندوق النقد الدولي (٢٠١٥) ، برنامج التسهيل الأئتماني الممتد للفتره (٢٠١٢_٢٠١٥) ،صندوق النقد الدولي ، واشنطن ، الولايات المتحده الامريكيه.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانياً- المراجع الأجنبية:

Atoyan, Ruben & Conway, Patrick (2006). Evaluating the impact of IMF programs: A comparison of matching and instrumental-variable estimators. The Review of International Organizations, 1(2), 99-124,

Atoyan, Ruben & Conway, Patrick (2006). Evaluating the impact of IMF programs: A comparison of matching and instrumental-variable estimators. The Review of International Organizations, 1(2), 99-124.

Barro, Robert, J. & Lee, Jong-Wha (2003). IMF Programs: Who Is Chosen and What Are the Effects?. Journal of Monetary Economics, 52(7), 1245–1269.

Checheritam Cristina and Rotherm Philipp (2010). The Impact Of High And Growing Government Debt On Economic Growth An Empirical Investigation For The Euro Area 1. Working Paper Series, NO 1237.

Dickey, D. and Fuller, W. (1979). Distribution of the estimators for Autoregressive Time Series With a unit Root. Journal of the American Statistical Association, 74, 427-431.

Dicks-Mireaux, Louis & Mecagni, Mauro & Schadler, Susan (2000). Evaluating the effect of IMF lending to low-income countries. Journal of Development Economics, 61(2), 495-526

Dreher, Axel, (2006). IMF and Economic Growth: The Effects of Programs, Loans, and Compliance with Conditionality. World Development, 34(5), 769– 788.

International Monetary Fund Independent Evaluation Office (2005). Evaluation Report IMF Support to Jordan, 1989–2004.

Marchesi, Silvia & Sirtori, Emanuela (2011). Is two better than one? The effects of IMF and World Bank interaction on growth. The Review of International Organizations, 6(3), 287-306.

Ozturk , Ilhan (2008). Evaluating the Macroeconomic impacts of IMF programs in Latin America, 1975-2004: Agee analysis. SAJEMS NS 11, No 2.

Phillips, P.C.B. and P. Perron (1988). Testing for a unit root in time series regression. Biometrika, 75, 335-346.

Rowlands & Graham (2017). The Effect of IMF Programmes on Economic Growth in Low Income Countries: An Empirical Analysis.

Wiliams, Marc (1994). International Organization and the third world, New York: Harverter Wheutsheaf.

Kerich, K. Henry (2014). Analysis of the relationship between international monatery fund programs and economic performance in devoleping countries .

Guven. A (2012) The IMF, The world bank , and the global economic crisis :Exploring paradigm continuity . Development and Change , 43(4), 869-898.

Kovach,H , Lansman, Y. (2006). World bank and IMF conditionality: A development injustice.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com